



التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والاقتصادية البارزة

The development report

A periodical report that deals with the prominent economic issues and its developmental progress



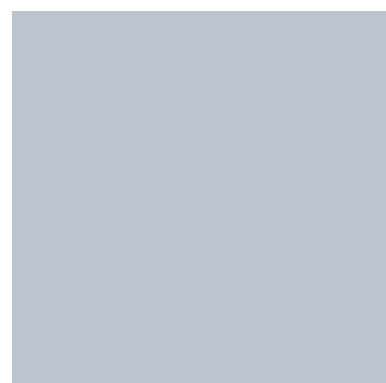
العدد العاشر
شباط ٢٠١٣

Volume Ten
February 2013

التقرير الإنمائي

شباط ٢٠١٣

العدد العاشر



التقرير الإنمائي



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
**The Consultative Center for
Studies and Documentation**

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة بلبنان الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية والمؤسسات العامة والخاصة.

إعداد: مديرية الدراسات الإنمائية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: شباط ٢٠١٣ الموافق ربيع الثاني ١٤٣٤ هـ

العدد: العاشر

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانتزي وورلد
- فوق صيدلية سبيتي - بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

٩	مقدمة العدد.....
١١	الفصل الأول - إدارة التدفّقات الماليّة الواردة إلى لبنان لتحقيق النموّ المستدام.....
١٣	مقدمة الفصل.....
١٤	العوامل المؤثّرة في حركة التدفّقات الماليّة إلى لبنان.....
١٥	١- الثروة النفطية الخليجية.....
١٥	٢- ارتفاع الفوائد المحليّة عن نظيراتها الخارجية.....
١٥	٣- نظام سعر الصرف.....
١٥	٤- السياسة النقدية.....
١٦	الآثار الإيجابية والسلبية للتدفّقات الماليّة الكبيرة:.....
١٧	معوّقات النموّ في لبنان.....
٢٠	نموذج للمحاكاة وإصلاحات يوصي بها البنك الدولي.....
٢٠	١- المحاكاة ونتائجها.....
٢١	٢- الإصلاحات المطلوبة لتحقيق الاستفادة القصوى من التدفّقات الماليّة في مجال النموّ الطويل الأجل.....
٢٧	الفصل الثاني - خصائص قطاع التعليم العالي في لبنان.....
٢٩	مقدمة الفصل.....
٣٠	واقع قطاع التعليم في لبنان.....
٣١	كفاية التمويل في قطاع التعليم العالي:.....
٣١	١- الإنفاق الحكومي.....
٣٢	٢- إنفاق الأسر على التعليم.....
٣٣	٣- المنح والمساعدات.....
٣٣	٤- مجمل الإنفاق على التعليم.....
٣٤	فاعلية الإنفاق على التعليم.....
٣٥	مؤشّرات عدالة قطاع التعليم العالي:.....
٣٥	١- المساواة في تمويل التعليم العالي.....
٣٥	٢- المساواة مناطقياً.....
٣٥	٣- المساواة حسب الجنس.....
٣٦	التحديات والمقترحات.....

٣٧	الفصل الثالث - تأثيرات ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد اللبناني
٣٩	مقدمة الفصل
٣٩	قنوات انتقال التأثيرات المختلفة لارتفاع أسعار النفط:
٣٩	١- قنوات التأثير المباشر
٤٠	٢- قنوات التأثير غير المباشر
٤٠	نتائج التحليلات التطبيقية:
٤١	أ- تأثير صدمة أسعار النفط على عدد من المتغيرات ومسار هذا التأثير عبر الزمن.
٤٢	ب- دراسة العلاقة الطويلة المدى بين حركة أسعار النفط والنشاط الاقتصادي العام في لبنان.
٤٢	ج- خلاصة.
٤٣	الفصل الرابع - تقرير الأجور العالمي ٢٠١٢/٢٠١٣، الأجور والنمو العادل (مستخلص تنفيذي)
٤٥	مقدمة الفصل
٤٧	المستخلص التنفيذي
٤٧	أولاً، الاتجاهات الرئيسية في الأجور:
٤٧	١- استمرار الأزمة في كبح الأجور
٤٧	٢- التباين الاقليمي في نموّ الأجر
٤٨	٣- نموّ الأجر التراكمي بحسب المنطقة
٥٠	٤- التباين الاقليمي في معدل الأجر
٥٠	٥- هبوط حصص العمل والنمو العادل
٥١	ثانياً، مضامين النموّ العادل:
٥١	١- توزيع الدخل ومستويات الأجور
٥٢	٢- ارتباط أفضل للأجور والإنتاجية
٥٢	٣- تعزيز المؤسسات
٥٢	٤- إصلاحات خارج مجال سوق العمل
٥٣	٥- النظر ما وراء أصحاب الأجر
٥٥	الفصل الخامس - تنفيذ خطة الكهرباء، التقرير نصف السنوي الخامس لوزارة الطاقة والمياه
٥٧	مقدمة الفصل
٥٨	أولاً، البنى التحتية:
٥٨	١- الإنتاج
٦١	٢- النقل

٦٢	٣- التوزيع.....
٦٣	ثانياً، المصادر والطلب:
٦٣	١- مصادر الطاقة.....
٦٣	٢- الطاقة المتجددة.....
٦٤	٣- إدارة الطلب/ ترشيد الطاقة
٦٤	التعرفة
٦٥	ثالثاً، الإطار القانوني.....
٦٥	١- الامتيازات.....
٦٥	٢- تشركة مؤسسة كهرباء لبنان.....
٦٦	٣- تعديل القانون ٤٦٢
٦٧	الفصل السادس - مؤشرات إحصائية للاقتصاد الكلي الوطني ٢٠٠٥ - ٢٠١٠.....
٦٩	١- حساب السلع والخدمات (الموارد والاستخدامات).....
٦٩	٢- نمو الناتج المحلي الإجمالي.....
٧٠	٣- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.....
٧١	٤- العجز التجاري.....

مقدمة العدد

يتزامن إطلاق العدد العاشر من التقرير الإنمائي مع استقبال عام جديد، يبدو أنه قد أوكلت إليه مهمة حسم الكثير من القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية الشائكة التي ضاق بها العام السابق، في خضم تضارب المصالح والأولويات.

ويأتي في مقدمة هذه القضايا استمرار مضاعفات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك تأثيراتها المحتملة على التدفّقات المالية إلى لبنان، والتي تشكّل أحد أهمّ روافد تمويل العجوزات العامة للدولة، بما فيها الموازنة واستحقاقات الدين العام والميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ولذلك، يحاول الفصل الأول من هذا التقرير تسليط الضوء على واقع هذه التدفّقات، محاولاً الإجابة عن التساؤلات حول النموذج المطلوب لتحقيق نموّ مستدام، عبر تغيير قواعد إدارة هذه التدفّقات وإيجاد البيئة المناسبة لتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المباشر المجدي.

غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب، إلى جانب شروط أخرى بالطبع، العمل على تعزيز كفاءة الاستثمار في الموارد البشرية. الأمر الذي يفرض حكماً معالجة التشوّهات في قطاع التعليم في لبنان وتطويره بما يجعل مخرجاته تصبّ فعلاً في خدمة الاقتصاد الوطني. وهذا الموضوع يشكّل محوراً للمعالجة على أكثر من مستوى في الفصل الثاني.

وانطلاقاً من دور النفط كمتغير له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة في النشاط الاقتصادي لكل من الدول المنتجة والمستوردة له، كان لا بدّ من إدراج النتائج التي توصّلت إليها دراسة لصندوق النقد الدولي حول تأثيرات تقلّبات أسعار النفط على الاقتصاد اللبناني بوصفه بلداً مستهلكاً بشدة لهذه المادة، وذلك في الفصل الثالث من هذا التقرير.

وبطبيعة الحال، تركت الأزمة العالمية وما زالت تداعيات سلبية مؤثرة في أسواق العمل عموماً، ولا سيما مستويات الأجور التي شهدت من جهة انخفاضاً في حصتها من مجمل الدخل نتيجة سياسات تجميد الأجور، ومن جهة أخرى تآكلاً في قيمتها الحقيقية نتيجة التضخّم. الأمر الذي أثار اضطرابات اجتماعية حادة في الكثير من دول العالم، بما فيها لبنان. هذه التحديات التي تواجهها أسواق العمل ومستويات الأجور الحقيقية حول العالم، وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي فضلاً عن النقاشات الجارية بشأنها، تشكل موضوع الفصل الرابع من هذا العدد.

وانطلاقاً من اهتمام نشرة التقرير الإنمائي بتقصّي تطوّرات سياسة قطاع الكهرباء، التي كان أقرّها مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ / ٦ / ٢٠١٠، والخطوات التي قطعتها عملية تنفيذ خطة الكهرباء، نعرض في الفصل الخامس أبرز ما تضمّنه التقرير الدوري الذي قدّمه وزير الطاقة والمياه إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ / ٧ / ٢٠١٢.

أما الفصل السادس والأخير، فيتضمّن بيانات إحصائية بشأن تطوّر مؤشّرات الاقتصاد الكلي اللبناني، وخصوصاً حساب السلع والخدمات الذي يتضمّن مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، من استهلاك واستثمار وإنتاج وتصدير واستيراد، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠، إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه، وكذلك الميزان التجاري للفترة ذاتها.

إدارة التدفّقات الماليّة الواردة إلى لبنان
محاكاة لتحقيق النموّ المستدام

مقدمة الفصل

أظهر لبنان مناعة نسبية إزاء الصدمات التي أصابت وما زالت تصيب الاقتصاد العالمي في مختلف مستوياته، خصوصاً من جراء الأزمة المالية التي اجتاحت العالم سنة ٢٠٠٨. فقد استطاع البلد الصغير المثقل بالديون (١٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والذي يعاني من عجز تجاري ضخم، أن يصمد في وجه التغيرات الكبيرة التي تفرض نفسها على معظم الدول. ومما لا شك فيه أن ثمة عوامل متعددة مكّنت لبنان من هذا الصمود، أبرزها أن معظم ديون الدولة لها طابع محلي. بما فيها الديون بالعملات الأجنبية، وذلك لاعتبارات لها علاقة بطبيعة النظام المصرفي اللبناني وتركيبه الأسواق المالية والسياسات النقدية عموماً، وهو ما ساهم في استقطابه أموالاً أجنبية كبيرة لجأت إليه سعيّاً وراء معدلات الفائدة المرتفعة على الودائع وعلى سندات الخزينة وشهادات الإيداع لدى المصرف المركزي. فكان أن عملت هذه التدفّقات على تغذية قطاعات النشاط الربحي، ولا سيّما المصارف والعقارات والخدمات على أنواعها، وذلك على حساب القطاعات الإنتاجية المولّدة لفرص العمل في ظل ضعف الطاقة الإنتاجية وتردّي المزايا التنافسية للبضائع اللبنانية.

ومع تعمّق العجوزات في الميزان التجاري ومالية الدولة، نتيجة الاستهلاك المفرط للمستوردات وتنامي خدمة الدين العام، شكّل هاجس الاستقرار المالي دافعاً للسلطات المالية من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفّقات لتمويل استحقاقاتها المالية. والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: إلى متى تستطيع الدولة الاستمرار في الاعتماد على هذه التدفّقات لتمويل مديونيتها المتصاعدة، خصوصاً في ظل الأزمات الخانقة التي تعانيها اقتصادات العالم، والتي تنذر بضمور هذه التدفّقات؟ وما هو البديل من هذه التدفّقات لتأمين استمرارية النموذج؟ .

هذه عيّنة من الأسئلة التي تدفع إلى التفكير في كيفية توجيه هذه الودائع والأموال الواردة في قنوات التوظيف المستدامة، بما يحصّن الاقتصاد في مواجهة أية تقلبات محتملة. وفي هذا الإطار يُطرح موضوع الاستفادة من هذه التدفّقات لتحقيق نموّ مستدام طويل الأجل عبر تغيير قواعد إدارة هذه التدفّقات وتأمين البيئة الاقتصادية اللازمة لاستيعابها في ميادين استثمارية منتجة. إن تحقيق هذا الهدف يشكّل محور دراسة منشورة باللغة الإنكليزية قام بها خبراء من البنك الدولي مستخدمين نماذج الاقتصاد

التطبيقي لإجراء محاكاة على نموذج اقتصادي كلي يتوافق مع ظروف لبنان الاقتصادية^(١). وتعميماً للفائدة جرى استخلاص ترجمة أبرز ما تضمّنته الدراسة المذكورة، بما يتلاءم وشروط النشر في هذا التقرير للرصد الإنمائي.

تتألف دراسة البنك الدولي المشار إليها أعلاه من ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: يتضمّن توصيفاً عاماً لمحدّدات التدفّقات المالية الوافدة إلى لبنان وعلاقتها بمختلف الجوانب الاقتصادية، وكذلك الإيجابيات والسلبيات الناجمة عن هذه التدفّقات بالنسبة للاقتصاد اللبناني.

الفصل الثاني: دراسة معوّقات النموّ المستدام في لبنان، إضافة إلى إجراء محاكاة تستشرف تأثير بعض التدخلات على النموّ الطويل الأجل.

الفصل الثالث: يتناول نتائج المحاكاة ضمن بنية صلبة متكاملة، مع اقتراح جملة من التدخلات الإصلاحية بما في ذلك تبيان أثرها منفردة ومجموعة على النموّ.

وانسجماً مع هذا التقسيم المعتمد لدراسة البنك الدولي فقد جرى تقسيم موضوعات هذا التقرير كالتالي:

أولاً: العوامل المؤثّرة في حركة التدفّقات المالية إلى لبنان.

ثانياً: الآثار الإيجابية والسلبية للتدفّقات المالية الكبيرة.

ثالثاً: معوّقات النموّ في لبنان.

رابعاً: نتائج المحاكاة.

خامساً: الإصلاحات المقترحة وأثرها على النموّ الطويل الأجل.

- العوامل المؤثّرة في حركة التدفّقات المالية إلى لبنان

يتبيّن من خلال أرقام الفترة الممتدة من ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠١٠ وجود علاقة إيجابية قوية بين التدفّقات المالية وحجم الودائع المصرفية، حيث بلغ معدّل الارتباط بينهما ٠,٨٦. ولذلك جرى اعتماد حركة الودائع المصرفية كمؤشّر على حركة التدفّقات المالية إلى لبنان، نظراً لغياب الأرقام الدقيقة عن حركة التدفّقات المالية لفترات زمنية طويلة في لبنان.

١ - Using Lebanon's Large Capital Inflows to Foster Sustainable Long Term Growth، World Bank، Report No. 65994-LB، January، 2012.

وبالطبع هناك عوامل مباشرة عديدة تؤثر في حركة التدفّقات المالية الكبيرة إلى لبنان، تأتي في مقدّمها الثروة النفطية الكبيرة في دول الخليج، والهامش الواسع بين الفوائد العالمية والفوائد المحلية، بالإضافة إلى عوامل غير مباشرة أهمّها نظام سعر الصرف القائم الذي يربط الليرة بالدولار وكذلك السياسة النقدية المتبعة. وفي ما يلي نستعرض هذه العوامل بإيجاز:

١. الثروة النفطية الخليجية

ارتفعت التدفّقات المالية الواردة إلى لبنان بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ تبعاً لارتفاع أسعار النفط عالمياً وحالة الارتياح التي سادت الأسواق المالية العالمية في حينه^(٢). فقد ارتفعت الودائع المصرفية بقيمة ٣٠ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، أي ما يساوي ٨٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٩.

٢. ارتفاع الفوائد المحلية عن نظيراتها الخارجية

يعتبر الهامش بين أسعار الفائدة المحلية والأسعار العالمية واسعاً وهو الأمر الذي يجذب المستثمرين الساعين إلى تحقيق مردود سريع بدرجة مخاطر متدنية. وظلت أسعار الفائدة القصيرة الأجل فوق الـ ١٠٪ حتى أواخر العام ٢٠٠٢ ومن ثم حافظت على معدلات تتراوح بين ٥٪ و ٨٪ إلى حين اندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، حيث اندفعت المصارف المركزية لمعظم الدول إلى تخفيض الفوائد إلى حد لامس الصفر من أجل تحفيز الاقتصاد في العديد من الاقتصادات المتقدمة، مما أتاح للمصرف المركزي اللبناني تخفيض أسعار الفوائد محلياً مع الإبقاء على هامش الربح عند عتبة الـ ٤,٥٪.

٣. نظام سعر الصرف

تعتبر تقلّبات سعر الصرف أحد المخاطر التي ترافق عملية الاستثمار الأجنبي، إذ يُرتّب سعر الصرف المتذبذب كلفة إضافية على المستثمر تدفعه للتحوّط منها عبر طرق عدة منها الأدوات المالية الآجلة في الأسواق المالية. أما في لبنان فإن نظام سعر الصرف المستقر يساعد على تأمين البيئة الجاذبة للتدفّقات المالية، حيث تضمن سياسة ربط الليرة بالدولار ضمن هامش ضيق عدم تعرّض الأموال الأجنبية لمخاطر تقلّبات سعر صرف الليرة.

٤. السياسة النقدية

تقوم السياسة النقدية في لبنان على أولوية المحافظة على استقرار سعر الصرف. ولتحقيق هذه الهدف تقوم السلطات النقدية بضبط عرض النقد عبر أدوات منها التدخل في سوق القطع وعمليات السوق

٢- للاطلاع على المزيد من المعلومات حول علاقة اسعار النفط بالاقتصاد اللبناني، راجع الفصل الثالث من هذا التقرير .

المفتوحة مستفيدة من الاحتياطات المتراكمة من العملات الصعبة والتي بلغت مع نهاية العام ٢٠١١ حوالي ٣٠,٩ مليار دولار. ومن هذه الأدوات أيضاً السماح بالإيداع بالدولار وعدم تقييد حركة الرساميل إلى خارج لبنان، فضلاً عن نظام السرية المصرفية والضرائب المتدنية (٥٪). وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تأمين البيئة الملائمة لتدفق الودائع. والملاحظ تأثر حركة التدفقات المالية بتغيرات حجم الاحتياطات من العملات الصعبة، حيث تشير الأرقام إلى أن زيادة الاحتياطات بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة التدفقات بنسبة ٥٤,٠٪ في السنة التالية مباشرة.

الآثار الإيجابية والسلبية للتدفقات المالية الكبيرة

حفّزت الأزمة العالمية الأخيرة التفكير مجدداً في موضوع إيجابيات وسلبيات التدفقات المالية. وبحسب النظريات الاقتصادية فإن الإيجابيات تندرج تحت عناوين خمسة هي: (١) تحفيز الطلب المحلي، (٢) تعزيز الاستثمار والنمو، (٣) تفعيل السياسات الاقتصادية الكلية المتينة، (٤) تعزيز فعالية الوسطاء الماليين (المصارف التجارية في حالة لبنان)، (٥) تقوية الدافعية لإجراء إصلاحات هيكلية. أما السلبيات فتكمن فيما يلي: (١) تركّز الموارد المالية المتمثل بتوجه الاستثمارات إلى بلدان وقطاعات محددة، (٢) التوزيع الخاطئ للتدفقات المالية، (٣) زيادة مخاطر التقلبات في الاقتصاد الوطني، (٤) التعرّض لخطر هجرة معاكسة لرؤوس الأموال، (٥) تشوّه السوق المحلي سواء عبر تركّز التوظيفات مباشرة في قطاعات معينة، أو بصورة غير مباشرة عبر توجّه تسليفات القطاع المصرفي نحو مجالات محدّدة.

وفي ما خص الواقع اللبناني تنظر الدراسة بإيجابية إلى تغذية التدفقات المالية للاستهلاك السنوي المحلي بصورة مطلقة، حيث بلغ متوسط هذا الاستهلاك ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧. وبطبيعة الحال أظهرت النماذج التطبيقية لدراسة البنك الدولي ترابطاً قوياً بين الناتج المحلي الإجمالي والتدفقات المالية على المدى القصير (بلغ معامل الارتباط ٨٥,٠٪ للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢ و ٩٩,٠٪ للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩).

ومن الإيجابيات أيضاً ارتفاع معدّلات الاستثمار تزامناً مع ارتفاع حجم التدفقات الواردة إلى لبنان. حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٩٪ بين العامين ١٩٩٧ و ٢٠٠٦. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٠,٥٪ و ٣٤,٤٪ في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي. أما الاستثمار العام فقد انخفض خلال هذه الفترة من ٦,٣٪ عام ١٩٩٧ إلى ٢,١٪ عام ٢٠٠٩.

ويضاف إلى إيجابيات التدفقات المالية مساهمتها في زيادة فعالية القطاع المصرفي الساعي إلى استقطاب أكبر نسبة ممكنة من هذه التدفقات. وتتجلّى هذه الفعالية من خلال الأداء المصرفي والتشريعات الموائمة من قبل المصرف المركزي.

أما السلبيات التي خلّفتها حركة التدفّقات المالية إلى لبنان فمن أهمها موضوع التشوّهات في بنية الاقتصاد الوطني. حيث تركّزت الأموال الواردة عبر القطاع المصرفي بشكل رئيسي في قطاعات ريعية كالقطاع العقاري والقطاع السياحي كما أشرنا أعلاه. وبذلك لم تساعد هذه التدفّقات في تطوير الاقتصاد الوطني، عبر بناء اقتصاد قائم على الابتكارات والمنتجات المعرفية ذات القيمة المضافة العالية. ففي المحصّلة تراجعت حصّة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,٧٪ إلى ٧,٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠^(٣). بينما ارتفعت حصة قطاعي البناء والتجارة من ٨,١٪ و ٢٣,٢٪ إلى ١٥,٢٪ و ٢٧,٥٪ على التوالي خلال الفترة ذاتها. فقد استقطب النشاط العقاري والإعماري على وجه الخصوص ما يقارب ٦٨٪ من إجمالي الاستثمارات، مع الإشارة إلى أن معظم اليد العاملة في هذا القطاع تعتبر يد عاملة أجنبية غير ماهرة، مع ما يعنيه ذلك من ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الناشطين اقتصادياً من المواطنين اللبنانيين.

وعلى صعيد آخر، إذا كانت هذه التدفّقات المالية قد وفّرت التمويل اللازم للعجوزات في المؤشّرات الكلية فقد بقيت هذه العجوزات عند مستويات مرتفعة من جهة، حيث بقي العجز في الميزان التجاري عند مستويات تفوق الـ ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٩. كما بلغ المتوسط السنوي للعجز في الميزان الجاري ٨,٩٪ الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها. وبنتيجة هذه العجوزات وغيرها استمر تنامي الدين العام ليقارب الـ ١٤٦٪ عام ٢٠٠٩ بحسب الأرقام الرسمية. ومن جهة أخرى فإن الاعتماد المفرط على هذه التدفّقات لتمويل العجز يجعل الاستقرار الاقتصادي رهناً لاستمرار هذه التدفّقات غير الثابتة بطبيعتها.

ومن السلبيات الإضافية لهذه التدفّقات المالية تحسّن سعر الصرف الحقيقي. فبالرغم من تثبيت سعر الصرف الإسمي، الذي يتم التداول وتحويل العملات على أساسه، فإن سعر الصرف الحقيقي والذي هو عبارة عن نسبة الأسعار المحلية إلى الأسعار العالمية طبقاً لمعادل القدرة الشرائية (ppp) قد ارتفع بنسبة تقارب ٢١,٤٪ في السنوات الممتدة من العام ١٩٩٧ إلى العام ٢٠٠٩. الأمر الذي يعني عملياً تراجع الميزة التنافسية للاقتصاد اللبناني بصورة متزايدة.

معوّقات النموّ في لبنان

يتمتع لبنان بوفرة رأس المال بنوعيه المادي والبشري إضافة إلى موقع جغرافي متميز. إلا أن الاستفادة من هذه العوامل تكاد تكون معدومة بغياب سياسة تنموية واضحة على المدى البعيد. بحيث بات

٣ - للاطلاع على المزيد حول مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، راجع الفصل السادس من هذا التقرير.

الاهتمام منصباً على كيفية جذب التدفّقات المالية بمعزل عن كلفتها العالية لضمان استمرار النموذج الاقتصادي الريعي القائم المثلث بالديون. إذ يبدو أن هذا النموذج عاجز عن توظيف هذه التدفّقات في عملية تنمية شاملة ومستدامة تؤدي إلى تحسين وضع المالية العامة وزيادة الرفاهية وخلق فرص عمل. إن توفر العناصر المشار إليها أعلاه على صعيد الرأسمال واليد العاملة الماهرة والموقع الجغرافي المساعد يوفر للبنان فرصة بناء اقتصاد قائم على أنشطة ابتكارية، تتمثل في تطبيق أفكار أو تقنيات أو إجراءات جديدة في النشاط الإنتاجي. وهي لا تعني بالضرورة أفكاراً أو تقنيات غير مكتشفة بعد، بل يمكن أن تشمل توطيد تكنولوجيا وأفكار موجودة على الصعيد العالمي لكنها ما زالت خارج القطاعات الاقتصادية في لبنان.

إن وضع لبنان على هذا المسار التنموي المستدام يتطلب تحديد معوّقات النمو واقتراح إصلاحات هيكلية. أمّا المعوّقات فيمكن تشخيصها على الشكل التالي:

● **إن استمرار الخلل في التوازن المالي العام، وما ينجم عنه من صدمات على الصعيد الاقتصادي الكلي، يعتبر عائقاً رئيسياً أمام النمو الطويل الأجل في لبنان.** فاستمرار العجز يمكن أن يعطي إشارات سلبية للمستثمرين الأجانب. ويؤثر على التدفّقات المالية الخارجية الضرورية لتمويل الإنفاق المحلي.

● **الضعف الكبير في الخدمات العامة والبنى التحتية الرئيسية كالكهرباء والماء والاتصالات والطرق.** حيث يشير تقرير مسح بيئة الأعمال ٢٠١٠ الذي يعدّه البنك الدولي إلى أن ٧٦٪ من الشركات في لبنان اعتبرت أن الكهرباء تشكل عائقاً أساسياً أمام أنشطتها الإنتاجية و ٤٢٪ ترى أن المواصلات هي العائق الأساسي، فيما بلغت نسبة اختراق النطاق العريض broadband ٢٪ فقط عام ٢٠٠٨. وبمنظرة سريعة على واقع هذه الخدمات نلاحظ ما يلي:

الكهرباء: يفوق الطلب العرض بكثير والتعرفة المعتمدة متدنية ولا تغطي الكلفة، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف مالية الدولة عبر التحويلات السنوية التي تتلقاها مؤسسة كهرباء لبنان من الدولة (٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩)، مع ما يرافق ذلك من خلل مالي وإداري كبير تعاني منه المؤسسة ويتسبب بخسائر تقنية ومالية كبيرة.

المياه: بالرغم من الوفرة النظرية للمياه في لبنان فإن الوضع الفعلي يفيد أن هناك عجزاً في تأمين المياه الكافية. ما يضطر الناس إلى إنفاق مبالغ كبيرة لشراء المياه من مصادر خاصة (٣٠٨ ملايين دولار تقريباً). ويتوقع أن يصل لبنان إلى عجز حاد في تأمين المياه بحلول العام ٢٠٢٠ إذا لم تتم معالجة مكان الخلل بصورة جدية وفاعلة. وكذلك الأمر بالنسبة للصرف الصحي حيث تغطي الشبكات الحالية ٥٨٪ من حاجة البلد للصرف الصحي مع غياب محطات للتكرير والمعالجة، الأمر الذي يؤدي إلى تلوث المياه العذبة والتربة والآبار الجوفية.

المواصلات: تُعتبر المواصلات عائقاً أساسياً أمام النشاط الاقتصادي والاجتماعي في بيروت الكبرى والمدن الرئيسية في لبنان. ففي ظل غياب نظام النقل العام المشترك يعتمد حوالي مليوني نسمة يعيشون في بيروت الكبرى على وسائل النقل الخاصة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط على شبكة الطرقات. من ناحية أخرى تعاني الأنظمة والقوانين المتعلقة بالسير من الترهل وعدم مواكبتها للتطورات المدنية المتسارعة. وما يزيد الأمر سوءاً عدم انتظام وفعالية أعمال الصيانة للطرق.

الاتصالات: إن عدم وجود أنترنت سريع يزيد من كلفة الإنتاج ويعدّ مشكلة أساسية في بلد كـلبنان يعتمد على قطاع الخدمات. كذلك فإن تعرفه الاتصالات تُعتبر من أعلى التعريفات في العالم، في حين تعاني الشبكة من ضغط متواصل يؤدي إلى انخفاض جودة الخدمات.

● **ضعف الحافزية لدى القطاع المصرفي لتسليف القطاعات الإنتاجية.** حيث تتركز عمليات الإقراض على القطاعين العقاري والخدمي (وتحديداً التجارة) إضافة إلى تمويل عجز الموازنة بشراء سندات خزينة غالبيتها قصيرة المدى وذات مردود مرتفع، مما يُعدّ عاملاً غير مؤاتٍ لزيادة الإنتاجية وفرص العمل في الاقتصاد الوطني.

● **ضعف التشريعات المتعلقة بالمنافسة وتطوير السوق المالية وتوزيع الثروة الوطنية،** وميلها عموماً لصالح الاستثمار غير المباشر في الأدوات التي تتمتع بسيولة عالية، على حساب الاستثمار المباشر في التوظيفات الإنتاجية. مما يشكل عائقاً أمام تأسيس الشركات المساهمة في لبنان.

● **تردّي المردود الإجمالي للتعليم** على الرغم من معدلات الالتحاق المرتفعة بنسبة كبيرة مقارنة مع دول المنطقة. حيث تبلغ نسبة الالتحاق ٥٤٪ للتعليم العالي في لبنان بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٢٦٪ في دول (MENA). فقد بلغ مردود التعليم في لبنان ٩٪ في حين يبلغ هذا المعدل ٢١٪ على الصعيد العالمي. مما يعكس تدني مستوى الاستثمارات في القطاعات التي تستخدم اليد العاملة الماهرة بكثافة. ويُترجم هذا التدني في مردود التعليم بهجرة العمالة الماهرة في ظلّ عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

● **تردّي جودة التعليم:** على الرغم من تدني نسبة التلاميذ لكل أستاذ (١:١٧ في المرحلة الابتدائية و ٨:١ في المرحلة الثانوية) تبقى معدلات التسرّب ومعدلات تكرار الصفوف مرتفعة. يرافق ذلك تدني مستوى الكادر التعليمي، حيث نجد أن هناك ٤٪ فقط من الأساتذة في المدارس الرسمية لديهم شهادات متخصصة. ومع ارتفاع الإنفاق على التعليم العالي بشقيه العام والخاص دون الحصول على نتائج جيدة فإن فاعلية هذا التعليم وإنتاجيته تصبحان في تراجع مستمر.

● **تردّي الحوكمة في لبنان:** يحتل لبنان المرتبة ١١٣ من أصل ١٨٣ دولة في موضوع تأسيس الأعمال وفقاً لتقرير تأسيس الأعمال الذي يعده البنك الدولي سنوياً. حيث تواجه الشركات صعوبة

في شتى المجالات، سواء ما يتعلق منها بتأسيس الأعمال أو برخص البناء أو تسجيل الملكية أو تصفية الأعمال. ويركز البنك الدولي في دراسته على موضوع حماية حقوق الملكية وبراءات الاختراع كسياسة أساسية في استراتيجية التنمية المستدامة ينبغي اتباعها.

نموذج للمحاكاة وإصلاحات يوصي بها البنك الدولي

تُجري دراسة البنك الدولي محاكاة لنتائج بعض التدخلات الموضوعية باستخدام نموذج اقتصادي يسمّى «نموذج الأجيال المتداخلة Overlapping Generations Model». ونعرض في ما يلي ملخصاً عن هذه المحاكاة ونتائجها، إضافة إلى التوصيات الختامية المتعلقة بالتدخلات والإصلاحات الهيكلية المطلوبة من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من التدفّقات المالية الوافدة في إطار استراتيجية تنمية تهدف إلى تحقيق نموّ مستدام على المدى الطويل.

١. المحاكاة ونتائجها

يفترض نموذج «الأجيال المتداخلة» أن الأفراد تعيش ثلاث فترات هي: الطفولة، والرشد والشيخوخة. ويفترض أيضاً وجود الحكومة والمنشآت الاقتصادية. وهو يقسم الاقتصاد إلى أربعة قطاعات: الأول ينتج السلع النهائية، والثاني ينتج السلع الوسيطة، والثالث يمثل القوى العاملة البشرية، والرابع هو قطاع الدراسات والأبحاث الذي يُعنى بابتكار السلع والخدمات والتكيف مع تلك الموجودة في الخارج. وتتميز اليد العاملة بحرية الحركة بين القطاعات الأربعة في إطار هذا النموذج. وتنفق الحكومة على البنى التحتية والتعليم وتموّل إنفاقها من الضرائب ولا تستخدم التمويل بالعجز لتغطية نفقاتها (أي يوجد توازن في الموازنة العامة).

ويختار التقرير هذا النموذج باعتباره الأقرب إلى النموذج التنموي القائم على الابتكار والتكيف في ظل فعالية القطاعات الثلاثة الأخرى، وأيضاً لأن هذا النموذج يحاكي النموذج الاقتصادي القائم في لبنان إلى حد ما (اقتصاد صغير مفتوح على العالم الخارجي).

أما أبرز النتائج التي توصّلت إليها المحاكاة فهي على الشكل التالي:

- إن زيادة حصة الاستثمار في البنى التحتية بنسبة ٥٪ على حساب بقية بنود الإنفاق (زيادة من ٩٪ إلى ١٤٪) تؤدي إلى زيادة النمو بنسبة ٥,٥ نقطة مئوية.

- إن زيادة عامل فعالية الإنفاق العام من ٥٥,٠ إلى ٧٠,٠ يتوقع أن تؤدي إلى تحسّن النمو الاقتصادي بنسبة ٣,٠٪، إذا اعتبرنا أن فعالية الاستثمار في البنى التحتية قد ارتفعت، وبنسبة ٢,٠٪ في حال تحسّن فعالية التعليم.

- إن انخفاض التقلبات على الصعيد الكلي يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,١٪.

- عندما تتحسن المنافسة، مقاسة بعدد السلع الوسيطة لإنتاج السلع النهائية المطلوبة، تزداد التوقعات الإيجابية للنمو الاقتصادي. فإذا افترضنا أن عدد السلع الوسيطة المطلوبة لإنتاج سلعة نهائية انخفض من ٢,٥ ٪ إلى ١ ٪ يُتوقع أن يرتفع النمو بنسبة ٠,١ ٪.

- بافتراض تحقيق إصلاحات في موضوع حقوق الملكية فإن ذلك يُتوقع أن ينعكس بزيادة الاستثمار في الدراسات والأبحاث. إن زيادة فعالية تطبيق حقوق الملكية من ٠,٥ إلى ٠,٧ يتوقع أن تؤدي إلى زيادة النمو على المدى الطويل بواقع ٠,٣ ٪ إذا اقترن ذلك بزيادة الاستثمار في الدراسات والأبحاث من ٠,٥ إلى ٠,١٥، وزيادة النمو بواقع ٠,٨ ٪ في حال اقترنت زيادة فعالية تطبيق حقوق الملكية مع زيادة المرونة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى معدلات العائد على الاستثمار.

٢. الإصلاحات المطلوبة لتحقيق الاستفادة القصوى من التدفقات المالية في مجال النمو الطويل الأجل

يعتبر البنك الدولي أن النموذج الأصلح للنهوض بالاقتصاد اللبناني ونقله من حالته الراهنة إلى اقتصاد منتج قادر على خلق فرص عمل وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل هو الاقتصاد القائم على الابتكارات المنتجة للسلع والخدمات ذات القيم المضافة العالية التي تعتمد على الرأسمال البشري والأبحاث بشكل مكثف. ويستند البنك في توصيته هذه إلى وفرة اليد العاملة الماهرة والرأسمال والموقع الجغرافي المساعد. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من معالجة بعض العوائق والاختناقات الحالية وتطوير بعض القطاعات وتأمين الظروف القانونية الملائمة. وفي ما يلي نعرض للمحاور الأساسية للإصلاحات المقترحة وأثرها على النمو الاقتصادي.

٢-١) محور الاستثمار في البنى التحتية:

كما أشرنا سابقاً فإن الاختناقات الحادة في قطاع الكهرباء والنقل والاتصالات والمياه تنعكس سلباً على تنافسية الاقتصاد اللبناني. ولذلك لا بد من تأمين بنى تحتية بجودة عالية وبكلفة مقبولة، على الشكل التالي:

قطاع الكهرباء: يجب أن تهدف الخطط والتدخلات في هذا القطاع إلى تحقيق الأمور التالية: (١) تحسين التغذية عبر زيادة السعة الإنتاجية، (٢) تخفيف العبء المالي، (٣) تحقيق تقدم على صعيد مؤسسة عمل قطاع الطاقة و تبني تشريعات ملائمة لدخول القطاع الخاص في عملية المساهمة في تأمين التمويل للمضي قدماً في تطوير هذا القطاع. وفي هذا الإطار يتبنى البنك مجموعة من الإصلاحات التي أوصت بها خطة الكهرباء المعدة من قبل وزارة الطاقة عام ٢٠١٠ وأهمها:

- تحسين حوكمة مؤسسة كهرباء لبنان عبر مؤسسة إدارة القطاع وفقاً للمبادئ التجارية وتحسين القدرات الإدارية لتفعيل الأداء المالي والتقني.

- معالجة الخلل المالي عبر مراجعة طريقة التسعير بحيث يتم اعتماد تعرفات جديدة تضع المؤسسة على مسار التوازن المالي المستدام.

- زيادة إنتاج الطاقة بـ ٧٠٠ ميغاوات على المدى القصير و ٨٠٠ ميغاوات على المدى الطويل.

- تخفيض كلفة إنتاج الطاقة باستخدام طرق إنتاج تعتمد على الفيول الرخيص وإعادة تنظيم شبكات النقل والتوزيع والحد من التهرب من الدفع والتعدي على الشبكة.

- تعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتشجيع الفعالية في استخدام الطاقة.

- تطوير مختلف أشكال الشراكة بين القطاع الخاص والعام من أجل تسهيل عملية تحديث القطاع.

قطاع المياه: يحتاج هذا القطاع إلى معالجة عدم انتظام توفّر الماء. وفي الوقت نفسه يجب الالتفات إلى المخاطر البيئية الناتجة عن النفايات غير المعالجة وأثرها على تلوث المياه. ولمواجهة هذه المخاطر على الحكومة تأمين الاستثمارات اللازمة لتحسين عرض المياه ولتطوير وصيانة شبكات الصرف الصحي، إضافة إلى الاستثمار في منشآت التخزين والتوزيع والمعالجة. ويرى البنك أنه لزيادة فعالية هذا الإنفاق وتخفيف الهدر يجب أن تتم الاستثمارات على مستويين: حكومي، للمشاريع الكبرى وبخاصة في مجالي التخزين والتوزيع، وعلى مستوى السلطات المحلية، الذي يمكن أن يشمل محطات المعالجة وشبكات الصرف الصحي.

قطاع النقل: يجب أن تهدف الإصلاحات في هذا القطاع إلى معالجة مشاكل الاختناقات المرورية، إضافة إلى تخفيض كلفة النقل على الأفراد والمؤسسات والاقتصاد ككل. وفي هذا الإطار يوصي البنك بما يلي:

- تأمين التمويل اللازم من قبل الحكومة من أجل تحسين خدمات النقل الفعالة التي تربط المدن والمناطق الأساسية بشكل منظم.

- تحديد آلية لضمان تحقيق الاستفادة المالية لقطاع النقل على المدى الطويل مع إبقاء الكلفة على المواطن والشركات مقبولة.

- الاهتمام بموضوع صيانة الطرقات وشروط سلامة المرور عليها بدلاً من الاهتمام بزيادة عددها بشكل عشوائي.

- العمل على تخفيض كلفة نقل البضائع وتحقيق الفعالية في الأداء، خصوصاً في موضوع تخليص المعاملات وإجراءات النقل عبر الحدود.

قطاع الاتصالات: يوصي البنك بعدد من الخطوات التي تساعد في تحسين الخدمة وتكبير السعة الإنتاجية وتخفيض الكلفة في قطاع الاتصالات، أبرزها ما يلي:

- إشراك القطاع الخاص تحت سقف تحقيق المنافسة الفعلية وتجنّب الوقوع في الاحتكار.

- إكمال الإصلاحات الهيكلية في هذا القطاع بما يؤدي إلى زيادة التغطية ومعدلات الاختراق وتخفيض الكلفة مع تحسين النوعية خصوصاً في مجال الاتصالات والإنترنت السريع.

- مراجعة الإطار القانوني الناظم لقطاع الاتصالات من أجل فتح المجال قانونياً لتطور القطاع.

- الابتعاد عن التفكير في قطاع الاتصالات بوصفه مجرد رافد لمالية الدولة، والتعاطي معه بوصفه دعامة أساسية للاقتصاد الوطني. بمختلف جوانبه.

٢.٢ تحسين فعالية الإنفاق العام

تُظهر المحاكاة أن تحسين فعالية الإنفاق العام يؤدي إلى تحسّن في النموّ بما بين ٠,٣٪ إلى ٠,٥٪. فالدولة اللبنانية يجب أن تعمل على زيادة الانضباط المالي من أجل استخدام المصادر المالية المحدودة في إطار تحقيق أقصى المنافع الاقتصادية والاجتماعية للبنانيين. والإصلاحات في هذا المجال يجب أن تطلّ الإنفاق العام و تنفيذ الموازنة وإجراء الرقابة والتدقيق في حساباتها.

فالإنفاق في مجال التعليم الرسمي يستحوذ على نسبة مهمة من موازنة الدولة. لكن مُخرجات هذا القطاع لا ترقى إلى مستوى الموارد المالية التي تستهلكها. ولذلك يوصي البنك بالالتزام في الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الواردة في خطة تطوير قطاع التعليم واستراتيجية وزارة التربية والتعليم العالي للقطاع، وبالتحديد يجب العمل على تحسين نوعية طواقم التدريس والعمل على تطبيق إلزامية التعليم للجميع إضافة إلى تطوير الجانب التعليمي والولوجستي في المدارس الرسمية من أجل تأمين بيئة تعليمية جيدة. كما أن إعادة هيكلة الجامعة اللبنانية تعتبر من الأولويات في إطار تطوير قطاع التعليم ومُخرجاته في لبنان ليكون قادراً على لعب دور محفّز للنموّ وليس مثبّطاً له.

أمّا في مجال الإنفاق على البنى التحتية، وفي ظلّ إحجام القطاع الخاص لأسباب اقتصادية عن الاستثمار في هذا المجال، تواجه الدولة ضرورة تمويل مشاريع البنى التحتية الموصى بها من خلال إعادة توزيع الموارد المالية على مختلف البنود الإنفاقية الأخرى. وهذا الإنفاق يجب ان يترافق مع خطة واضحة لمنع الهدر ولتحقيق الفعالية التي تؤدي إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المحدودة للوصول إلى

الأهداف المبتغاة لهذه المشاريع. ويورد البنك إطاراً عاماً لزيادة الفعالية في المشاريع سبق أن اقترحتة دراسة للباحثين دابلا و نوريس^(٤) عام ٢٠١٠. يقوم على ما يلي:

التوجيه الاستراتيجي: والمقصود بالتوجيه الاستراتيجي للمشاريع أن تكون جزءاً من خطة تنمية شاملة على الصعيد الوطني، وذلك لضمان الاستفادة من مزايا التكامل في عملية التخطيط الاستراتيجي حيث يتم تجنب التناقض بين الأهداف والأولويات. وذلك كما يلي:

- تقييم المشاريع بناءً على العائد المالي والاقتصادي للمشروع.
- اختيار المشاريع وموازنتها المالية على قاعدة تحقيق الجودة الأعلى بكلفة أقل.
- تنفيذ المشاريع طبقاً لرقابة دقيقة، سابقة ولاحقة، على مختلف المراحل للتأكد من حسن سير العمل ودقة التنفيذ.

المالية العامة: هناك بعض الإصلاحات الرئيسية في موضوع تحضير وتنفيذ وتدقيق الموازنة العامة وما تتضمنه من مشاريع وبنود إنفاق، أبرزها ما يلي:

- تحسين آلية تحديد سقف الإنفاق لكل وزارة والالتزام بها.
- توحيد الموازنة وزيادة الشفافية في عملية الإنفاق.
- التأكد من تناسب الإصلاحات المذكورة مع التشريعات القائمة وتطوير التشريعات حيث يلزم.
- مراجعة قانون المحاسبة العمومية والعمل على تطويره وفق المعايير الدولية.
- تفعيل حساب الخزينة الموحد عبر تكوين قاعدة بيانات موحدة بين وزارة المالية ومجلس الإعمار لإنشاء صورة موحدة عن الإنفاق. وإنشاء وحدة تدقيق داخلي داخل وزارة المالية، على أن يصار إلى تعميم هذا الأمر على جميع الوزارات في وقت لاحق. إضافة إلى ذلك تحتاج التشريعات النازمة لأعمال التدقيق الخارجي إلى مراجعة بما يؤمن أفضل الأداء.

٣.٢ تطبيق حقوق الملكية

يُتوقع أن يؤدي تطبيق حقوق الملكية إلى زيادة النمو الاقتصادي بحوالي ٣,٠٪ سنوياً. فتطبيق قوانين حقوق الملكية يحفز الابتكار وبالتالي يطور قطاع الدراسات والأبحاث الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني. ويُعتبر وجود مديرية فاعلة لبراءات الاختراع واحدة من الخطوات الأساسية لتطبيق

٤- Dabla-Norris, Era, Jim Brumby, Annette Kyobe, Zac Mills, and Chris Papageorgiou, -Investing in Public Investment: An Index of Public Investment Efficiency, unpublished, International Monetary Fund, December 2010

حقوق الملكية، وخصوصاً أن لبنان يحتل المرتبة ١٠٠ من أصل ١٢٩ في هذا المجال وفقاً لمؤشر حقوق الملكية العالمي الصادر عام ٢٠١١.

ويعتبر البنك أن القانون اللبناني المتعلق بحقوق الملكية الفكرية الذي أقره مجلس النواب في العام ٢٠٠٠ يُعدّ ملائماً، لكن المشكلة تكمن في التطبيق حيث نادراً ما تطبق العقوبات المنصوص عليها في القانون. ومما يساعد في إضعاف حماية حقوق الملكية في لبنان هو نقص الكادر الإداري وبطء مسار المتابعة للقضايا المرفوعة، إضافة إلى التدخل السياسي لمنع اتخاذ إجراءات عقابية بحق المخالفين. كما أن هناك ضعفاً في المحاكم المختصة بقضايا حقوق الملكية الفكرية وعدم وجود أصحاب اختصاص في هذا المجال.

٤.٢) آثار تطبيق رزمة الإصلاحات مجتمعة

بداية نشير إلى أن أثر الإصلاحات مجتمعة لا يمكن احتسابه ببساطة عبر جمع أثر كل خطوة إصلاحية. فمن المتوقع أن تكون آثار تطبيق الإصلاحات دفعة واحدة أكبر من حاصل جمع أثر كل خطوة. وذلك بسبب التفاعل الإيجابي الذي ينتج من ديناميات الخطوات الإصلاحية المختلفة. ولذلك فإن قيام لبنان بإصلاح البنى التحتية وزيادة فعالية الإنفاق وتطبيق حقوق الملكية الفكرية وتأمين الاستقرار الكلي وتحسين البيئة التنافسية، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة النموّ بواقع ٢,٩٪ سنوياً. أمّا إجراء هذه الإصلاحات باستثناء تأمين الاستقرار على الصعيد الكلي، فيمكن أن يؤمّن نمواً بواقع ١,٣٪ سنوياً فقط. ما يعني أن الخطوات الإصلاحية يظل لها أثر مقبول على النموّ حتى في ظل غياب الاستقرار الكلي، وهو ما يسمح بفك الارتباط بين مسار القيام بخطوات إصلاحية تنموية ومسار الاستقرار الكلي (الأمني والسياسي) كشرط لنجاح هذه الإصلاحات.

ويوصي البنك بالتركيز على الاستثمار في البنى التحتية وتحسين فعالية الإنفاق العام في ظل عدم وجود إجماع سياسي على القيام بخطوات إصلاحية واسعة النطاق، ويعتبر أن العمل ضمن هذين المجالين يمكن أن يؤدي إلى زيادة النموّ بنسبة ١,١٪ سنوياً.

خصائص قطاع التعليم العالي في لبنان

مقدمة الفصل

يتصف التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) بأنه تعليم عالٍ رسمي يعاني شحاً في التمويل. موازنة طفرة في الطلب. لكن واقع قطاع التعليم في لبنان، الذي يقع في قلب هذه المنطقة، يختلف عن بقية الدول فيها.

فقطاع التعليم العالي الخاص يستحوذ على غالبية سوق التعليم العالي حيث توجد مؤسسة رسمية واحدة (الجامعة اللبنانية) من أصل ٤١ مؤسسة تعليم عالٍ مرخصة. كما أن معظم الطلاب مسجلون في الجامعات والمعاهد الخاصة.

كذلك الحال بالنسبة إلى التمويل، حيث يحظى قطاع التعليم في لبنان بتمويل كافٍ بعكس دول المنطقة التي تفتقر إلى ذلك. في حين أن لبنان لا يواجه طفرة في الطلب على التعليم العالي، وخصوصاً أن النمو السكاني ليس مرتفعاً.

وبالرغم من ابتعاد قطاع التعليم العالي في لبنان عن المشاكل السائدة في الدول المجاورة، يواجه هذا القطاع تحديات أخرى لا تقل أهمية عما تواجهه قطاعات التعليم العالي من مشاكل في هذه الدول. ويأتي على رأس هذه التحديات مدى استخدام التمويل المتاح بشكل فعال وعادل لمعالجة الشبهات في مخرجات قطاع التعليم، ولوضع القطاع على طريق تحقيق أهداف استراتيجية تخدم الاقتصاد الوطني.

واستناداً إلى قراءة وتحليل مستوى كفاءة التعليم العالي في لبنان ومدى فعاليته، وكذلك العدالة في الفرص والمخرجات التي يوفرها هذا القطاع، يمكن التوصل إلى مقترحات محددة لتطوير هذا القطاع.

ولذلك فإن دراسة د. شربل نحاس* تعالج الموضوع على مستويات عدّة، أولها الهيكل المؤسسي وواقع قطاع التعليم بشكل عام، وثانيها كفاية تمويل التعليم العالي، وثالثها فعالية التمويل في قطاع التعليم العالي، ورابعها عدالة قطاع التعليم العالي، وفي الختام التحديات والمقترحات. وفيما يلي يستعرض التقرير الإنمائي أبرز معطيات الدراسة المذكورة، وفقاً للتبويب المشار إليه أعلاه:

* Charbel Nahas, Financing and political economy of higher education: The Case of Lebanon, UNESCO, March, 2011.

واقع قطاع التعليم في لبنان

تقتضي ضرورات التنمية عادة، فضلاً عن متطلبات العدالة الاقتصادية والاجتماعية، حضوراً أكبر للقطاع العام في التعليم الأساسي. لكن العكس هو الحاصل في لبنان حيث يرتفع حضور الدولة في قطاع التعليم كلما اتجهنا صعوداً في سلم المراحل التعليمية. فنسبة التعليم الرسمي في مرحلة الروضات لا تتجاوز الـ ٢٢٪ و تقارب الـ ٣٢٪ فقط في التعليم الأساسي لتصل إلى ٥٣٪ في المرحلة الثانوية و ٤٥٪ في التعليم الجامعي. وإضافة إلى تدني الحضور الكمي للقطاع العام في قطاع التعليم فإن جودة التعليم الرسمي متدنية وطلاب المدارس والمعاهد الرسمية يعانون من ضعف في مجال اللغات الأجنبية والمهارات والمستوى المعرفي مقارنة مع طلاب المدارس الخاصة. أما في مراحل التعليم العالي فتؤثر عوامل التنوع في الاختصاصات ومحدودية الأمكنة في الجامعة اللبنانية على قرارات المفاضلة بينها وبين الجامعات والمعاهد الخاصة.

وكما هو الحال بالنسبة للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، فإن الإحصاءات التربوية والتعليمية تعاني نقصاً من حيث الشمول والتحديث. فأحدث الإحصاءات المتوفرة في هذا المجال (حتى المنشورة في السنتين الأخيرتين) تعود للعام ٢٠٠٧. وما توفر من هذه الإحصاءات يشير إلى توزع الطلاب في مختلف المراحل التعليمية في لبنان بحسب المستوى وهوية القطاع وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (١): توزيع التلاميذ حسب المستوى التعليمي والقطاع

المستوى التعليمي	العدد (بالآلاف)	النسبة من اجمالي التلاميذ	نسبة التلاميذ في المدارس الخاصة	نسبة التلاميذ في المدارس الرسمية
الروضات	١٥٠,٧	١٣٪	٧٨٪	٢٢٪
التعليم الابتدائي	٤٥٠,٦	٣٨٪	٦٨٪	٣٢٪
التعليم المتوسط	١٩٣,٣	١٦٪	٥٨٪	٤٢٪
التعليم الثانوي	١٢٣,٣	١٠٪	٤٧٪	٥٣٪
مجموع التعليم ما قبل الجامعي	٩١٧,٩	٧٨٪	٦٤٪	٣٦٪
التعليم الجامعي	١٦٠,٤	١٤٪	٥٥٪	٤٥٪
التعليم التقني	٩٩,٧	٨٪	٦٢٪	٣٨٪
المجموع	١١٧٨	١٠٠٪	٦٣٪	٣٧٪

المصدر: نحاس، مصدر سابق.

وبحسب الجدول فقد بلغ عدد طلاب المرحلتين الأساسية والثانوية ٩١٧٩٧٧ طالباً، وعدد طلاب الجامعات ١٦٠٣٤٠ طالباً، بالإضافة إلى ٩٩٧٣١ طالباً في قطاع التعليم المهني. أي أن إجمالي عدد الطلاب قارب ١،١٧٨ مليون طالب ونسبتهم ٢٨٪ من إجمالي عدد السكان، بافتراض أن عدد سكان لبنان المقيمين يبلغ ٤,٢ ملايين نسمة.

ويضمّ قطاع التعليم ما قبل الجامعي ثلاثة أنواع من المؤسسات التعليمية: الرسمية، والخاصة، والمؤسسات الخاصة المجانية. وهذه الأخيرة تعود لمنظمات ومؤسسات خاصة لا تبغي الربح وتتقاضى مساعدات سنوية من الدولة بحسب عدد الطلاب، ومعظمها يتركز في المناطق الريفية ولا توفر غالباً سوى التعليم الأساسي. وهذه المؤسسات المجانية تستوعب ١٤٪ من إجمالي عدد الطلاب المسجلين، بينما تبلغ حصة المدارس الرسمية ٣٣٪ والباقي أي حوالي ٥٣٪ يتلقون تعليمهم في مدارس خاصة.

ومن الملاحظ أن دور المدارس الرسمية يتزايد كلما اتجهنا صعوداً في مراحل التعليم. حيث تصل حصة المدارس الرسمية من الطلاب المسجلين إلى ٥٣٪ في التعليم الثانوي و ٣٨٪ في التعليم المهني والتقني. وفي ما يخص التعليم العالي الأكاديمي نجد أن الجامعة اللبنانية بوصفها الجامعة الرسمية الوحيدة، تستحوذ على حوالي ٤٥٪ من طلاب الجامعات. أما النسبة الباقية، أي ٥٣٪ فتتوزع على ٣٧ مؤسسة تعليم عالٍ خاصة.

كفاية التمويل في قطاع التعليم العالي

يمكن تحديد ثلاثة مصادر أساسية لتمويل التعليم العالي في لبنان هي: الحكومة، وقطاع الأسر، والمنح الخاصة محلية كانت أو أجنبية. ويلاحظ ارتفاع الأموال المخصصة للإنفاق على التعليم سواء من حيث النسبة أو القيم المطلقة. ولا تساهم الحكومة بأكثر من خمس هذا الإنفاق.

١- الإنفاق الحكومي

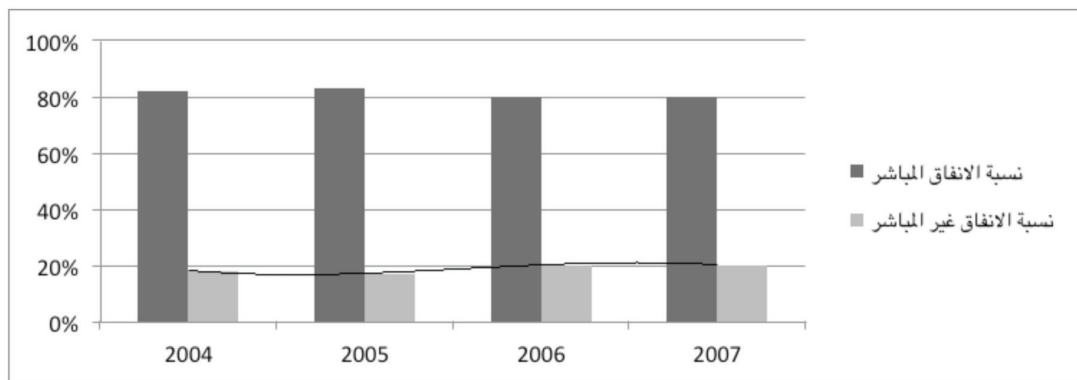
بلغ متوسط نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم بشكل عام في لبنان ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، مقابل ٦,٤٪ في الدول العربية، و ٥,٣٪ في دول منظمة التعاون والتنمية للدول المتقدمة (OECD). ويتوزع الإنفاق الحكومي بشقيه المباشر وغير المباشر على الشكل المبين في الجدول والرسم التاليين:

الجدول رقم (٢): قيم ونسب الإنفاق المباشر وغير المباشر على التعليم العالي في لبنان (بمليارات الليرات اللبنانية)

الإنفاق	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مجموع الإنفاق المباشر	٨٦٩,٨	٩٥٣,٧	٩٠٠,٦	٩٤٢,٠
الإنفاق غير المباشر	١٩٥,٣	٢٠١,٩	٢٢٥,٤	٢٣٠,٤
اجمالي الإنفاق	١٠٦٥,١	١١٥٥,٦	١١٢٥,٩	١١٧٢,٤
نسبة الإنفاق المباشر	٪٨٢	٪٨٣	٪٨٠	٪٨٠
نسبة الإنفاق غير المباشر	٪١٨	٪١٧	٪٢٠	٪٢٠

المصدر: نحاس، مصدر سابق.

الرسم البياني رقم (١): تطوّر نسب الإنفاق المباشر وغير المباشر



وكما يُلاحظ فإن الإنفاق الحكومي المباشر المتعلق بتغطية التكاليف المترتبة على إنشاء وتشغيل المدارس والمعاهد الرسمية يشكل أكثر من ٨٠٪ من الإنفاق الحكومي. وما يتبقى من هذا الإنفاق، أي حوالي ٢٠٪، يُخصّص لمصاريف الجامعة اللبنانية وتحديدًا للنفقات التشغيلية. وأما الإنفاق الحكومي غير المباشر فيتمثل بالمبالغ المحوّلّة إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء والتعليم الخاص المجاني إضافة إلى المنح التعليمية لموظفي القطاع العام و المؤسسات الأمنية.

٢- إنفاق الأسر على التعليم:

تُنفق الأسر على التعليم في المؤسسات الخاصة أكثر من إجمالي إنفاق الحكومة على التعليم الرسمي. ويشكل إنفاق الأسر على التعليم ما يقارب ١٥٪ من إجمالي إنفاق الأسر، و ٩٪ من الناتج المحلي

الإجمالي. في حين تبلغ نسبة إنفاق الأسر على التعليم العالي وحده ٣٪ من الناتج المحلي. وهذه النسب تعتبر مرتفعة بكل المعايير العلمية.

٣- المنح والمساعدات الخاصة

لا تتوفر معطيات كافية وشاملة لمختلف الجامعات في لبنان حول موضوع المنح والمساعدات. غير أن المعلومات الجزئية المتوفرة تعطي فكرة أولية حول هذا الموضوع. ففي عام ٢٠٠٧ بلغت المنح التي تلقتها الجامعة الأميركية في بيروت ٢١,٥ مليون دولار. وبحسب دراسة أعدتها الجامعة اليسوعية فإن هناك ١٢٥٠٠ طالب لبناني يتابعون دراستهم في الخارج، خصوصاً في الدول التي لديها تعليم مجاني ومنح تعليمية. وهم يتوزعون بنسبة ٣٧٪ يتابعون الدراسة في أوروبا الغربية و ٣٠٪ في أميركا الشمالية، و ٢٠٪ في دول شرق أوروبا.

٤- مجمل الإنفاق على التعليم

يُقدّر مجموع الإنفاق على التعليم في لبنان بحوالي ٢,٨ مليار دولار سنوياً أي ما نسبته ١٣,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهو موزّع بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الأسري. وبذلك يصبح معدل الإنفاق للفرد ٢٤٠٠ دولار سنوياً، أي ما يقارب ٨٤٪ من نصيب الفرد من الناتج المحلي. وينفرد لبنان عن بقية الدول المتقدمة في هذا المجال، وذلك بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم (٣): نسب الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول (%)

البلد	الإنفاق العام	الإنفاق الخاص	إجمالي الإنفاق
لبنان	٤,٠	٩,١	١٣,١
اليابان	٣,٦	١,٢	٤,٨
الولايات المتحدة	٤,٩	٢,٢	٧,١
المكسيك	٤,٢	٠,٨	٥
فرنسا	٥,٨	٠,٤	٦,٢

المصدر: نحاس، مصدر سابق.

فالإنفاق في لبنان يفوق بنسبة كبيرة إنفاق دول متقدمة ونامية تتمتع بجودة تعليمية تفوق بكثير جودة التعليم في لبنان. إن فائض التمويل وتدني الجودة يقودنا إلى استنتاج مفاده تدني فعالية الإنفاق على التعليم في لبنان.

فاعلية الإنفاق على التعليم

تؤكد المؤشرات تزايد الطلب على التعليم العالي، حيث تضاعف عدد الطلاب خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٧. كما ارتفع الإنفاق على التعليم العالي بشقيه العام والخاص، فزادت موازنة الجامعة اللبنانية من ٥٢ مليار ل.ل. عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ١٧٣ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٥. إضافة إلى ذلك فقد ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة لتلبية الطلب المتزايد. مما يعني أن ارتفاع الطلب على التعليم العالي في لبنان قابلته زيادة أكبر في العرض عبر افتتاح مؤسسات جديدة، وبالتالي زيادة الإنفاق على المؤسسات التعليمية ككل.

وفي غياب البيانات الإحصائية الكافية، فقد تم الاعتماد على بعض البيانات لجامعتين أساسيتين هما الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية من أجل دراسة فعالية الإنفاق على التعليم العالي. ومن أبرز المؤشرات في هذا المجال مؤشر الكلفة للفرد في مؤسسات التعليم العالي، حيث نجد أن هذه الكلفة ترتفع من ١٣٨٠ دولاراً في الجامعة اللبنانية إلى أكثر من ١٥٥٠٠ دولاراً في الجامعة الأميركية، أي بمعدل ٢,٠٧١ مليون ليرة سنوياً لكل طالب في الجامعة اللبنانية. بينما تبلغ هذه الكلفة في الجامعات الخاصة حوالي ١٠,٩١٣ مليون ل.ل. لا بل إن حوالي ٩٠٪ من موازنة الجامعة اللبنانية مخصصة للتكاليف التشغيلية وبالتحديد لرواتب العاملين في حين يخصص ٥٪ فقط للاستثمار والصيانة، بينما تخصص الجامعة الأميركية حوالي ٨٪ لتحديث البنى التحتية.

ويعتبر معدل التلاميذ لكل أستاذ مؤشراً آخر لدراسة فعالية الإنفاق، حيث يبلغ هذا المعدل ١:١٦ في الجامعة اللبنانية، و١:٦ في الجامعة الأميركية. وهي بالإجمال معدلات جيدة مقارنة مع تلك السائدة في دول منطقة الـ MENA البالغة ١:٣٢.

ومن مؤشرات فعالية الإنفاق على التعليم أيضاً مدى ملائمة مخرجات المؤسسات التعليمية مع سوق العمل المحلي. فإذا كانت نسبة المتعلمين ضمن القوى العاملة قد ارتفعت في لبنان، فإن تزايد أعداد الخريجين الذين يعجز سوق العمل على استيعابهم وإيجاد فرص عمل لائقة لهم يدفع بقسم كبير منهم إلى الهجرة فيما يقع الآلاف منهم في فخ البطالة. ولذلك يلاحظ أن نسبة العاطلين عن العمل من الخريجين هي في ازدياد مستمر إذ ارتفعت من ٦٪ عام ١٩٩٧ إلى ١١,١٪ عام ٢٠٠٤. مع ذلك تبقى نسبة الفقر متدنية عند المتعلمين قياساً على غير المتعلمين. مما يُعدّ مؤشراً على دور التعليم في تخفيض الفقر.

مؤشرات عدالة قطاع التعليم العالي

١- المساواة في تمويل التعليم العالي

إن الإنفاق الاستثنائي على التعليم في لبنان يظهر حقيقة مفادها أن اللبنانيين ينظرون إلى التعليم بوصفه ضرورة لمواجهة الضغوط وتحديات سوق العمل المعقدة.

غير أن تواضع مردود الاستثمار في التعليم وكلفته العالية في المؤسسات الخاصة وطول فترة التعليم كلها عوامل تفسّر تسرّب نسبة كبيرة من أبناء الفقراء، خصوصاً أن نوعية التعليم الرسمي الذي يجذب الفقراء غير المقتدرين لارتداد المدارس والجامعات الخاصة تعتبر متدنية قياساً على التعليم الخاص. فهؤلاء الفقراء، وبسبب تلقيهم نوعية تعليم أقل جودة، ينظر إليهم على أنهم أقل نجاحاً، الأمر الذي يعيق استفادتهم من التعليم لتحسين وضعهم المعيشي. وبعبارة أدق فإن نظام التعليم في لبنان يؤدي إلى التمييز وتوسيع الهوة بين الفقراء والأغنياء. مما يجعل الفقراء يدورون في دوامة من الفقر وعدم اكتساب مهارات و تعليم بنوعية جيدة كافية للخروج من هذه الدوامة.

٢- المساواة مناطقياً

يشهد لبنان على الرغم من صغر مساحته الجغرافية فروقات معيشية واجتماعية كبيرة. فحتى العام ١٩٧٥ كانت غالبية مؤسسات التعليم العالي متمركزة في بيروت ولم يكن من الوارد فتح فروع في المناطق. لكن ظروف الحرب حالت دون بقاء مؤسسات التعليم العالي وخصوصاً الجامعة اللبنانية موحدة جغرافياً. ولذلك تم استحداث فروع لهذه الجامعة وبعض الجامعات الخاصة. ومع انتهاء الحرب فشلت محاولات توحيد الفروع مجدداً، لا بل إن الجامعات الخاصة عملت على فتح فروع لها في بقية المناطق لدوافع تجارية تتعلق بتلبية الطلب والمنافسة على استقطاب الطلاب.

ونظراً لأن الاختصاصات في فروع الجامعة اللبنانية في مناطق الأطراف يغلب عليها الطابع الأدبي والنظري، فإن فرص حصول طلاب هذه المناطق على تعليم عالٍ في الاختصاصات العلمية والعملية بقيت شبه معدومة مقارنة مع طلاب الجامعات الخاصة.

٣- المساواة حسب الجنس

تبلغ نسبة الإناث في التعليم العالي عموماً ٥٥٪، وترتفع إلى ٦٧٪ في الجامعة اللبنانية. وتنخفض هذه النسبة بشكل خاص في الجامعات الخاصة ذات الأقساط المرتفعة. ربما يعود هذا الأمر إلى تفضيل الأهل عادة تخصيص مواردهم المحدودة لتعليم الأبناء الذكور في هذه الجامعات الخاصة. كذلك يلاحظ انخفاض نسبة الطالبات الجامعيات في الاختصاصات العلمية والعملية.

ومن المفارقات تراجع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل اللبناني بالرغم من تفوّق نسبتهن في متابعة التعليم العالي.

التحديات والمقترحات

يبقى لبنان بحاجة ماسة إلى تأمين فرص عمل جيدة تساعد في تحسين الظروف المعيشية للفئات الشابة تحديداً. فعلى الرغم من وجود ٤١ مؤسسة تعليم عالٍ يعاني سوق العمل من وجود يد عاملة غير ماهرة إلى جانب يد عاملة بمواصفات تفوق احتياجات السوق. وربما يعود ذلك إلى ارتباط التعليم في جزء كبير منه بتحقيق الذات والمكانة الاجتماعية أكثر منه بموضوع حاجات سوق العمل والعائد على الاستثمار في التعليم.

وعلى صعيد آخر نجد أن التحصيل العلمي الإضافي لا يرتّب بالضرورة زيادة مجزية في المداخيل. فيلاحظ أن دخل المجاز جامعياً لا يزيد عن حامل الشهادة الثانوية إلا بنسبة ٥٢٪ فقط الأمر الذي يشكل عاملاً إضافياً إلى جانب البطالة بين الخريجين في دفع الشباب اللبناني المتعلم منه خصوصاً إلى الهجرة طلباً للعمل ولاسيما في بلدان الخليج وأفريقيا وأميركا الجنوبية. ومما لا شك فيه أن الهجرة المستمرة لليد العاملة المتعلمة والماهرة تفرض على أصحاب القرار تحدياً للعمل على استعادة هؤلاء للاستفادة منهم في القطاعات الاقتصادية المحلية التي تتعرض لمنافسة خارجية شديدة، فضلاً عن تحسين جودة ونوعية الخدمات العامة وتدعيم الجامعات وجهود البحث العلمي.

الخطوات المقترحة:

- إلغاء إعفاء مؤسسات التعليم العالي من الضريبة على القيمة المضافة. إن إخضاع هذه المؤسسات لهذه الضريبة يرفع إيرادات الدولة التي يمكن أن تُخصّص لتحسين التعليم الرسمي، إن من حيث زيادة معدلات الإتاحة أو عبر زيادة تنوّع الاختصاصات ورفع نوعية التعليم والأمور اللوجستية المساعدة.
- وضع خطط ومشاريع لزيادة الاستثمار في الرأسمال المادي بما يتوازن مع الاستثمار في الرأسمال البشري. إن هذه الزيادة في الاستثمار في الرأسمال المادي تساهم في خلق فرص عمل جيدة وبالتالي تشجع الرأسمال البشري على البقاء في لبنان.
- تحسين وضع الجامعة اللبنانية على مختلف الصعد المادية والبشرية والإدارية. فالجامعة اللبنانية بحاجة إلى إعادة توزيع للكليات والاختصاصات على المجمّعات الجامعية الأربعة مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص المنطقة اجتماعياً واقتصادياً.
- مراجعة وضع أساتذة الجامعة اللبنانية وتأمين التدريب الجيّد وتحفيزهم على الاهتمام بالبحث العلمي والنشر.
- يُستحسن توحيد مكان الدراسات العليا من أجل تأمين بنية مساعدة على الاحتكاك والتواصل بين أبناء مختلف الشرائح والمناطق.
- تفعيل التنسيق بين الجامعات بما يؤدّي إلى زيادة فعالية التعليم العالي في لبنان. إن وجود سياسة واضحة المعالم والأهداف يعتبر عاملاً مساعداً في ترشيد الإنفاق وزيادة الفعالية في الإنفاق.
- العمل على تحسين التشريعات المتعلقة بقطاع التعليم العلمي الخاص، وبالتحديد في ما يتعلق بشروط التأسيس ومراقبة النوعية والمعادلات.

تأثيرات ارتفاع أسعار النفط
على الاقتصاد اللبناني

مقدمة الفصل

غالباً ما تُلحق الزيادة في أسعار النفط ضرراً كبيراً باقتصاديات الدول المستوردة له. إذ إن زيادة الإنفاق على النفط ومشتقاته تؤدي إلى انحسار النشاط الاقتصادي تبعاً لانخفاض الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك بالإضافة إلى زيادة العجز في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع فاتورة الإستيراد. غير أن ارتفاع أسعار النفط قد يعود بالفائدة في آن على الدول غير المنتجة والتي تستقطب أموال البترودولار، فيتحسن ميزان مدفوعاتهما.

ولفهم هذه الإشكالية ينبغي تسليط الضوء على الآثار المتشعبة لارتفاع أسعار النفط بكل دينامياتها. ويمكننا في هذا السياق أن نُميّز بين موجتين من الآثار. موجة أولى مباشرة تتجلى في الأثر الذي يصيب النشاط الاقتصادي العام من خلال تزايد الواردات وبالتالي العبء على المالية العامة. وموجة ثانية غير مباشرة وهي تتعلق بالنتائج على صعيد الصادرات والتدفقات المالية الخارجية والتحويلات.

لذلك فإن هذا التقرير يستعرض نتائج التحليلات التطبيقية لدراسة تأثير صدمات أسعار النفط على مختلف المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، وقنوات التأثير على اختلافها^(٥).

قنوات انتقال التأثيرات المختلفة لارتفاع أسعار النفط

كما أشرنا أعلاه فإن الاقتصاد اللبناني يتأثر بارتفاع أسعار النفط عالمياً عبر قنوات، منها ما هو مباشر من خلال الاستيراد ومالية الدولة، ومنها ما هو غير مباشر ويتصل بحركة الصادرات والتدفقات المالية الخارجية والتحويلات.

١- قنوات التأثير المباشر:

الواردات: تشكّل الواردات النفطية حوالي ٢٠٪ من إجمالي الواردات من السلع والخدمات المتنوعة أي ما نسبته ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إن ارتفاع سعر برميل النفط بواقع ١٥ دولاراً

٥- IMF، Lebanon: selected issues: The Price of Oil and the Lebanese Economy: A Blessing in Disguise؟،

January، 2012

يتوقع أن يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات بـ ٥٠٠ مليون دولار، تشكل ٣,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني مزيداً من التحويلات بالعملات الصعبة نحو الخارج.

التوازن المالي العام: تقدّم الحكومة اللبنانية دعماً مالياً كبيراً لمؤسسة كهرباء لبنان بلغ متوسطه السنوي ٤٪ من الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٠. وفي مقابل ذلك تقدّر حاصلات المالية العامة من الضرائب على المستوردات النفطية بما نسبته ٢٪ من الناتج. فارتفاع سعر النفط بواقع ١٥ دولاراً مع الأخذ بعين الاعتبار إيرادات الرسوم من المستوردات النفطية وعبء الدعم الكبير لمؤسسة كهرباء لبنان، يؤدي إلى عجز إضافي في مالية الدولة تقارب نسبته ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- قنوات التأثير غير المباشر:

على صعيد الصادرات: تحتلّ الدول المصدّرة للنفط وعلى رأسها دول الخليج مرتبة متقدمة في لائحة الدول المستوردة من لبنان. حيث تستورد هذه الدول ثلث الصادرات اللبنانية من السلع والخدمات. لذلك فإن ارتفاع العائدات النفطية لتلك الدول لا بد أن يترجم في جزء منه زيادة في استيراد السلع والخدمات من الدول الأخرى ومن ضمنها لبنان. فبافتراض أن مرونة الاستيراد إلى الدخل في تلك الدول تساوي واحداً (مرونة كاملة)، فإن إرتفاع دخلها بنسبة ١٪ تنتج عنه زيادة في الحساب الجاري للبنان كمصدّر قيمتها ٤٤ مليون دولار، أي ١,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان.

على صعيد التدفّقات المالية: تلعب التدفّقات المالية الخارجية دوراً حاسماً في تمويل الإنفاق العام للدولة، إضافة إلى تمويل الأنشطة الاقتصادية المتنوعة في لبنان. وذلك عبر توفير السيولة اللازمة للقطاع المصرفي الذي يُعتبر القناة الأساسية لتوزيع هذه الأموال على القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة. ولذلك فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة التدفّقات المالية إلى لبنان من الدول النفطية، مما يساعد في تحسين الوضع الاقتصادي.

على صعيد التحويلات: تشكّل التحويلات الخارجية (خصوصاً من المغتربين) جزءاً أساسياً من التدفّقات المالية إلى لبنان. وقد بلغت قيمة هذه التحويلات ٦,٧ مليار دولار عام ٢٠١٠، أي ما نسبته ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. خصوصاً أن ٦٠٪ من هذه التحويلات مصدره العاملون في دول الخليج بوصفها المصدر الرئيسي للنفط في العالم. وبافتراض أن مرونة التحويلات إلى الدخل تساوي واحداً فإن ارتفاع الدخل القومي بنسبة ١٪ في الدول المصدرة للنفط قد ينعكس ارتفاعاً في التحويلات إلى لبنان بقيمة ٤٤ مليون دولار أي ما يقارب الـ ١,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

نتائج التحليلات التطبيقية

تركزت أهداف هذه التحليلات على توضيح أمرين أساسيين هما:

تأثير صدمة أسعار النفط على عدد من المتغيرات ومسار هذا التأثير عبر الزمن.

دراسة العلاقة على المدى البعيد بين تطور أسعار النفط ومجمل النشاط الاقتصادي العام في لبنان عبر قنوات التدفّقات المالية الخارجية.

أ) تأثير صدمة أسعار النفط على عدد من المتغيّرات ومسار هذا التأثير عبر الزمن.

تنوّع تأثيرات صدمة ارتفاع أسعار النفط على شتّى المؤشرات والمتغيّرات الاقتصادية في لبنان، أبرزها ما نعرضه في ما يلي:

التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي المقاس بمؤشّر يُصطلح على تسميته «مؤشّر التطابق» (Coincident Indicator).

وهذا المؤشر الذي يظهر ترابطاً بنسبة ٨٥٪ مع الناتج المحلي الإجمالي يتكوّن من متغيرات اقتصادية رئيسية عديدة في لبنان، وبأوزان مختلفة حسب أهميتها النسبية. ومن هذه المتغيرات: الواردات والعمالة غير الزراعية والإنتاج الصناعي والدخل الفردي وغيرها...

لقد أظهرت التحليلات وجود أثر إيجابي لارتفاع أسعار النفط على مجمل النشاط الاقتصادي العام في لبنان مع فارق زمني يقدر بأربعة فصول. ويستمر هذا التأثير الإيجابي لفترات تقارب السنتين أو الثلاث سنوات، حيث تؤدي زيادة ١٥٪ في أسعار النفط على سبيل المثال إلى تحسّن الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح من ٠,٨ و ١,٢٪.

التأثير على الواردات: تنعكس حركة أسعار النفط مباشرة على الواردات التي تنخفض بنسبة ٤٣,٠٪ في الفصل التالي مباشرة لارتفاع أسعار النفط، وبشكل خاص في الفصل الثالث من الارتفاع: **التأثير على الصادرات:** ان زيادة أسعار النفط بنسبة ١٪ تؤدي إلى ارتفاع الصادرات بنسبة ٢٦,٠٪ خلال الفصول الأربعة اللاحقة.

التأثير على حركة وصول المسافرين: تُظهر النتائج أن ارتفاع أسعار النفط بنسبة ١٪ تنعكس زيادة في عدد المسافرين الواصلين إلى لبنان بنسبة ٢١,٠٪، مع الإشارة إلى أن هذه النتيجة تظهر في الفصل الرابع من تاريخ حصول هذا الارتفاع.

التأثير على الودائع المصرفية: تُثبت الدراسات وجود علاقة قوية بين التدفّقات الخارجية والتحويلات من جهة وبين الودائع المصرفية من جهة ثانية. وفي غياب المعلومات الموثوقة عن التدفّقات المالية والتحويلات جرى استخدام الودائع المصرفية كتعبير عن التدفّقات الخارجية والتحويلات. وقد تبين وجود آثار إيجابية يتركها ارتفاع أسعار النفط على الودائع المصرفية مع فاصل زمني يمتد من سنتين إلى خمس سنوات، بحسب الرسم البياني أدناه:

وبالإجمال، يتبيّن باستخدام تقنية «تقسيم التقلبات» (والمقصود بها توزيع التقلبات حسب العوامل

المسببة لها)، لشرح أسباب هذه التقلبات^(٦) في المتغيرات الرئيسية، أن التغير في أسعار النفط يفسّر ٥٩٪ و ٤٢٪ و ٥٢٪ من التغير في كل من مؤشر التطابق (Coincident Indicator) والواردات والودائع المصرفية على التوالي.

ب. دراسة العلاقة البعيدة المدى بين تطور أسعار النفط والنشاط الاقتصادي العام في لبنان.

تفترض التقنية المستخدمة في الدراسة وجود علاقة بين أسعار النفط والودائع المصرفية ومعدلات الفائدة على القروض والنشاط الاقتصادي بشكل عام على المدى البعيد^(٧). وبالإجمال، فإن التحليلات تؤكد أن الآثار الإيجابية التي يخلفها المستوى غير المباشر من التأثيرات تفوق الخسائر اللاحقة من المستوى المباشر المتمثل بزيادة الإستيراد والعجز المالي العام.

خلاصة

تلعب أسعار النفط دوراً أساسياً في مسار الاقتصاد اللبناني وذلك عبر تأثيرها على عدد من المتغيرات، سواء بشكل مباشر كالإستيراد والمالية العامة، أو غير مباشر كالتصدير والتحويلات والتدفقات الخارجية. وتظهر التحليلات الاقتصادية الكمية أن الأثر النهائي لارتفاع هذه الأسعار إيجابي، وذلك نتيجة تفوق الإيجابيات غير المباشرة على السلبات المباشرة.

وتخلص التحليلات أعلاه إلى أن زيادة الارتباط مع الدول المصدرة للنفط من شأنه زيادة استفادة لبنان من الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار النفط. حيث تزداد الودائع المصرفية على سبيل المثال، وبالتالي التسليفات وتنشيط الاستهلاك والاستثمار، إضافة إلى تأمين الاستقرار المالي في لبنان. لكن يبدو أن هذه التحليلات غير معنية بمسألة تداعيات تكثيف ارتباط الاقتصاد اللبناني الصغير بالخارج، وما ينجم عنه من انكشاف يعرضه للتقلبات وفقدان أدوات التأثير والسيطرة في النشاط الاقتصادي والتوازن المالي على السواء.

٦- هذه التقنية يصطلح على تسميتها في الاقتصاد القياسي بمعادلة variance decomposition.

٧- النموذج الذي يدرس هذه العلاقة البعيدة المدى هو Vector Error Correction model - VECM، ويقوم على أساس أن المتغيرات تربطها علاقة تكاملية، وأن عامل الخطأ يتكفل بتصحيح التنافر على المدى القصير ليعيد العلاقة إلى طبيعتها المتكاملة على المدى البعيد.

تقرير الأجور العالمي ٢٠١٢/١٣ *
الأجور والنمو العادل (مستخلص تنفيذي)

* تقرير باللغة الإنجليزية صادر عن منظمة العمل الدولية
(ILO) تحت عنوان: Wages: Global Wage Report 2012/13، جنيف، كانون الأول ٢٠١٢.
& equitable growth -،

مقدمة الفصل

تركت الأزمة العالمية تداعيات سلبية مؤثرة في أسواق العمل في شتى أنحاء العالم، يصعب التعافي منها بشكل مؤكد. لقد نما معدل الأجور على الصعيد العالمي، ولكن بمعدلات أدنى بكثير مما قبل الأزمة. وعلى أية حال فإن هذا التقرير يظهر أن تأثير الأزمة على الأجور عموماً لم يكن متماثلاً.

ففي الاقتصادات المتقدمة، أدت الأزمة إلى انخفاض مزدوج في الأجور: هبط معدل الأجور الحقيقية في عام ٢٠٠٨ ثم هبط مرة أخرى عام ٢٠١١. ووجهات النظر الحالية ترى أن الأجور في العديد من هذه الاقتصادات نمت بصورة حدية (أي بشكل محدود للغاية) للعام ٢٠١٢.

وفي الدول الناشئة اقتصادياً استمر نمو الأجور بصورة أكثر ملائمة، في ظل النمو الاقتصادي القوي في آسيا، والذي ما زالت اتجاهاته إيجابية في أفريقيا وأميركا اللاتينية ودول البحر الكاريبي. أما في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى فقد أدت الأزمة إلى هبوط الأجور سنة ٢٠٠٩، مع اتجاه لعودة النمو الإيجابي للأجور وإن كان بمعدل أقل نسبياً من تلك السنة.

وبنظرة أطول مدى، يقدر التقرير أن معدل الأجور الحقيقية الشهرية قد تضاعف على الأغلب في آسيا بين العامين ٢٠٠٠ و ٢٠١١، وارتفع بنسبة ١٨٪ في أفريقيا، ١٥٪ في أميركا اللاتينية ودول الكاريبي، و ٥٪ في الدول المتقدمة. وفي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى تضاعفت الأجور ثلاث مرات تقريباً، ولكن قياساً إلى قاعدة متدنية جداً عقب الانهيار الاقتصادي عام ١٩٩٠. وبالنسبة للشرق الأوسط فإن الأدلة المتوافرة في غياب المعطيات حول الأجور تشير إلى أن انخفاض الإنتاجية وضعف المؤسسات حافظاً على ركود الأجور خلال العقد الأخير.

يقدم هذا التقرير بيانات حول اتجاهات الأجور في العالم ويقارنها بمنحى إنتاجية العمل، محلاً تأثيراتها المعقدة على الاقتصاد العالمي مع إلقاء الضوء على النقاشات الجارية حول التوزيع والتنافسية وأكلاف العمل. فعندما ترتفع الأجور بموازاة ارتفاع الإنتاجية تتوفر قابلية الاستدامة لكليهما ويوجدان حافزاً لنمو اقتصادي أكبر بزيادة القدرة الشرائية للأسر. مع ذلك، ولعقد أو أكثر قبل الأزمة، كُسرت الصلة بين الأجور وإنتاجية العمل في العديد من الدول ليساهم ذلك في حدوث الاختلالات الاقتصادية العالمية.

فالتقرير يبيّن أنه منذ الثمانينيات شهدت غالبية الدول اتجاهاً تنازلياً لحصة العمل في الدخل، الأمر الذي يعني أن حصة أقلّ من الدخل الوطني ذهبت للأجور مقابل حصة أكبر لرأس المال. وقد تكرر ذلك بشكل خاص حيث جرى تجميد الأجور، وحتى أيضاً في بعض الدول التي ارتفع فيها الأجر الحقيقي بشدة. ولهذا الاتجاه مخاطر اجتماعية وسياسية، عندما يسود الاعتقاد أن العمال وعائلاتهم لا يحصلون على حصتهم العادلة في الثروة التي أوجدوها. وعلى الصعيد الاقتصادي فهو يعرّض للخطر سير وديمومة النمو الاقتصادي مستقبلاً من خلال تقييد الاستهلاك الأسري المستند إلى الأجر. ويصح ذلك بشكل خاص حيث أدت حقبة الاستهلاك المرتكز على الدين إلى فترة مطوّلة الآن يتوجب فيها على الأسر تسديد ديونها القديمة بالكامل.

وعلى المستوى العالمي، بينما تتمكن بعض الدول من تحقيق فائض تجاري أو التصدير كوسيلة للتخلص من الركود، فإن هذا غالباً ما يحصل على حساب العجوزات في الدول المستوردة وترحيل الوظائف فيها. ولتجنب منافسة الجار المتسوّل فإن الطريق لنمو اقتصادي متوازن ومستدام ينبغي أن يمر عبر استهلاك محلي متزايد في دول الفائض التجاري، مستند إلى أجور تنمو بموازاة الإنتاجية. والتعاون الدولي يمكنه المساهمة في تحقيق مخرجات عادلة تفيد جميع الدول.

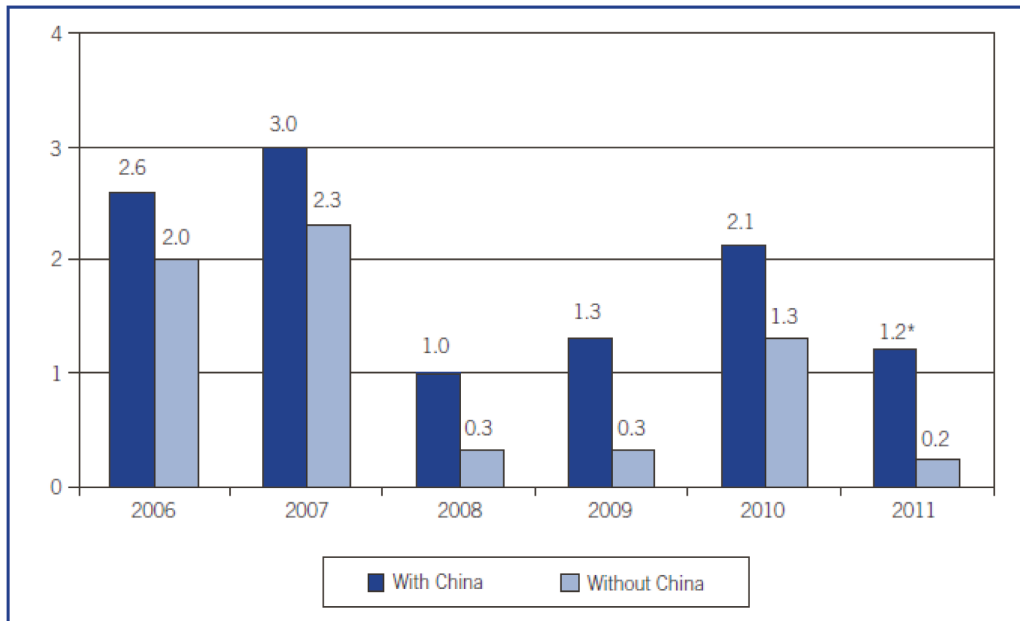
إن العديد من الدول في العالم تحاول مواجهة هذه التحديات، وغالباً بتنفيذها سياسات مبتكرة. ولذلك نعتقد أن هذا التقرير سوف يساعد تلك الدول ويحث على التفكير الحديث في مسائل تقع اليوم في صلب صناعة القرار العالمي.

المستخلص التنفيذي

أولاً، الاتجاهات الرئيسية لتطور الأجور

١- استمرار الأزمة في كبج الأجور

بقي معدل نمو الأجور الحقيقي عالمياً أدنى بكثير من مستوياته قبل الأزمة، متجهاً نحو الخط الأحمر في الاقتصادات المتقدمة، رغم بقائه محتفظاً بقيمته في الدول الناشئة. فقد شهد معدل الأجور الشهرية مصححاً من التضخم، وهو ما يعرف بمعدل الأجور الحقيقية، نمواً بنسبة ١,٢٪ على الصعيد العالمي سنة ٢٠١١، منخفضاً بذلك من ٢,١٪ سنة ٢٠١٠ وكذلك ٣٪ سنة ٢٠٠٧. إلا أن الصين بسبب حجمها وأدائها الاقتصادي القوي، تتمتع بوزن ترجيحي مؤثر في هذه المؤشرات العالمية. ولذلك نجد أنه بعزل الصين تصبح نسبة نمو الأجور الحقيقية عالمياً ٠,٢٪ فقط سنة ٢٠١١، متراجعاً من ١,٣٪ سنة ٢٠١٠ وكذلك ٢,٣٪ سنة ٢٠٠٧. وذلك بحسب الرسم البياني التالي الذي يبين نمو معدل الأجور الحقيقي العالمي سنوياً بين العامين ٢٠٠٦ و ٢٠١١:



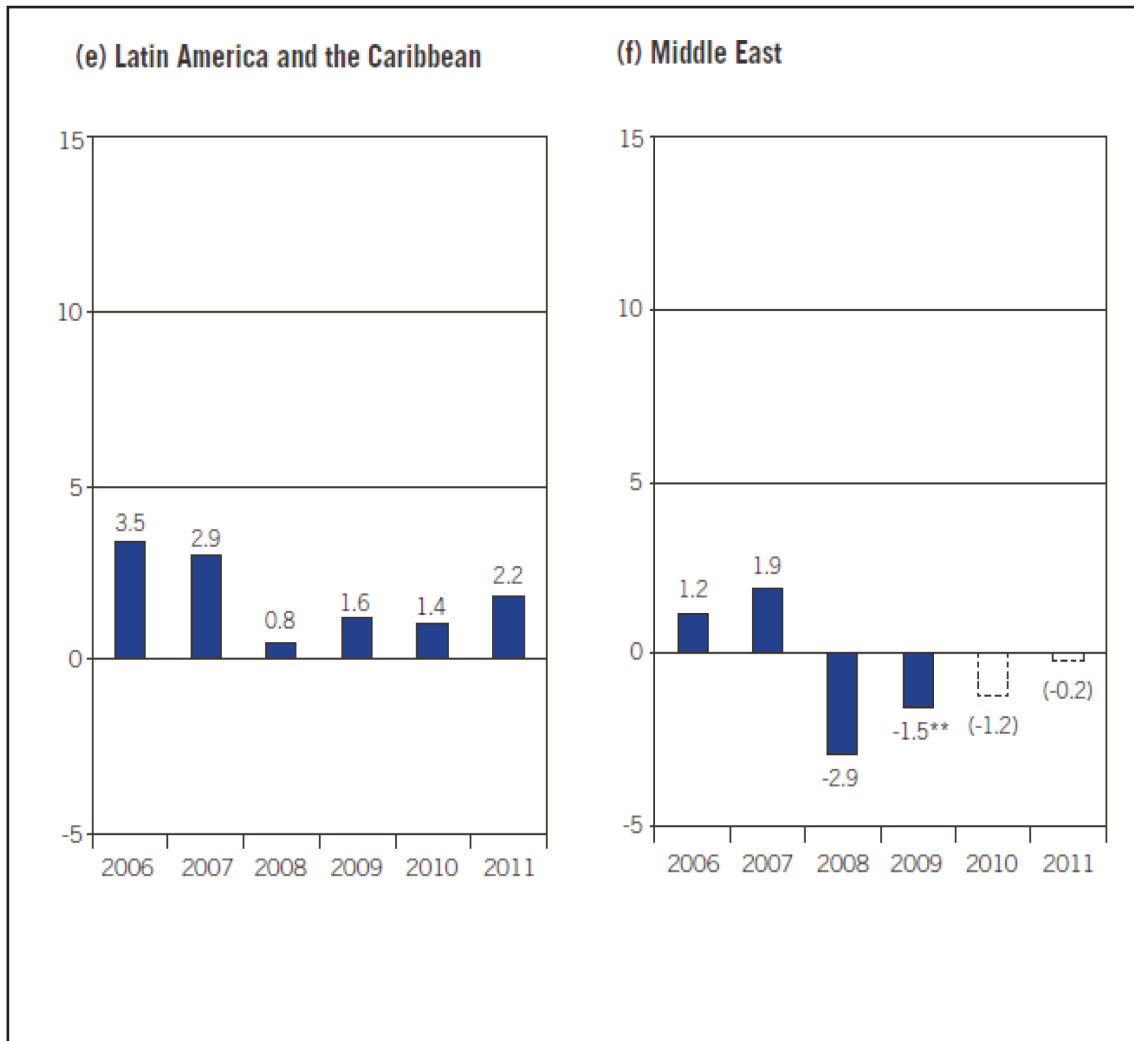
٢- التباين الإقليمي في نمو الأجور

يوجد تباينات جغرافية هامة في اتجاهات نمو معدل الدخل الحقيقي. فالأجور عانت هبوطاً مزدوجاً في الاقتصادات المتقدمة، ولكنها بقيت إيجابية خلال الأزمة في أميركا اللاتينية ودول الكاريبي، وحتى أكثر في آسيا. في حين أن التقلبات كانت أوسع في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، رقد حدث ذلك جزئياً بسبب التعافي القوي في الأجور لمرحلة ما بعد التحوّل قبل أن تحدث الأزمة الاقتصادية العالمية،

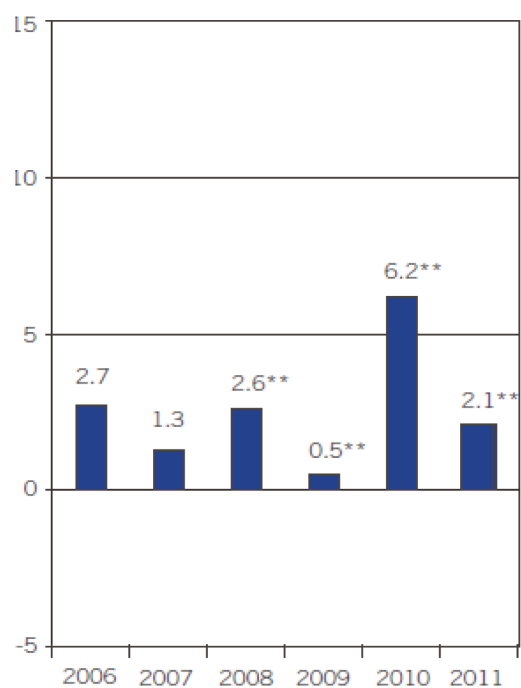
والضموح الحاد في الأجو الحقية سنة ٢٠٠٩. وفي الشرق الأوسط يبدو أن معدل الأجو الحقية قد انخفض اعتباراً من عام ٢٠٠٨، وإن كانت بعض التقديرات ما زالت غير نهائية، كما هو الحال بالنسبة لأفريقيا.

٣- نمو الأجو التراكمي بحسب المنطقة

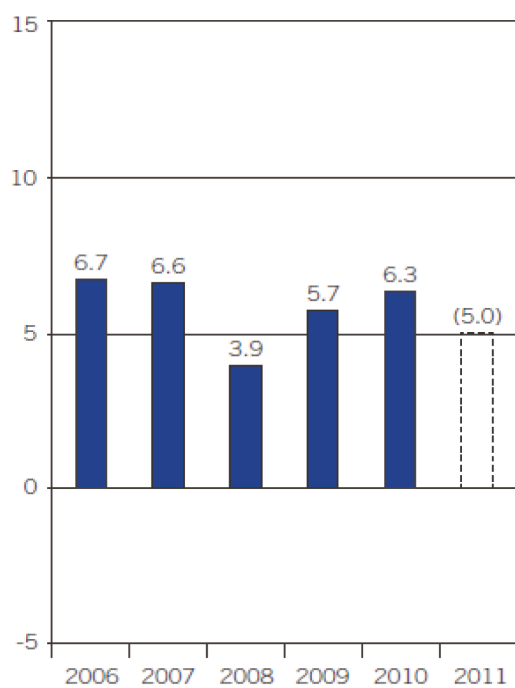
تبدو التباينات بين المناطق صارخة، وبالتحديد إذا ما أخذنا نمو الأجو التراكمي من سنة ٢٠٠٠ حتى ٢٠١١. عالمياً، شهد معدل الأجو الحقي نموّاً شهرياً دون الربع، وفي آسيا تضاعف على الأغلب، بينما ازداد في العالم المتقدم بنسبة ٥٪ فقط. لكن في أوروبا الشرقية ووسط آسيا تضاعفت الأجو الحقية ثلاث مرات، وذلك كنتيجة للتعافي من مرحلة التحول إلى اقتصادات السوق أساساً. أما في روسيا على سبيل المثال فقد هبطت القيمة الحقية للأجو إلى ما دون ٤٠٪ من قيمتها في التسعينيات وتطلب الأمر عقداً من الزمن كي تستعيد الأجو مستواها الأساسي. وتبين الرسوم البيانية أدناه معدل نمو الأجو الحقي سنوياً بحسب المناطق:



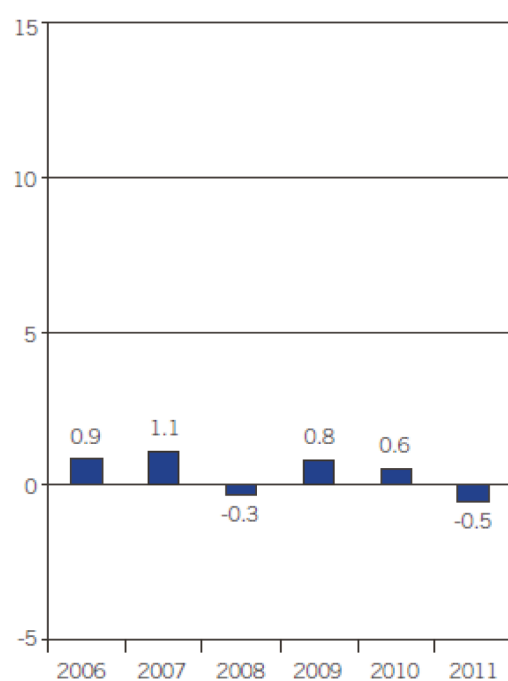
(a) Africa



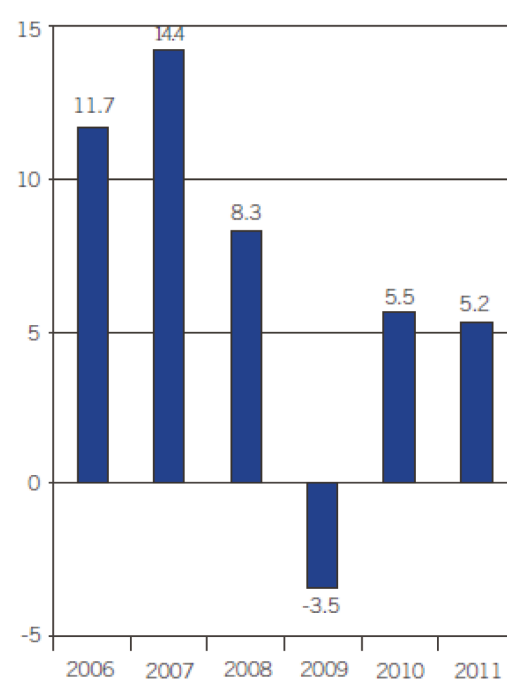
(b) Asia



(c) Developed economies



(d) Eastern Europe and Central Asia



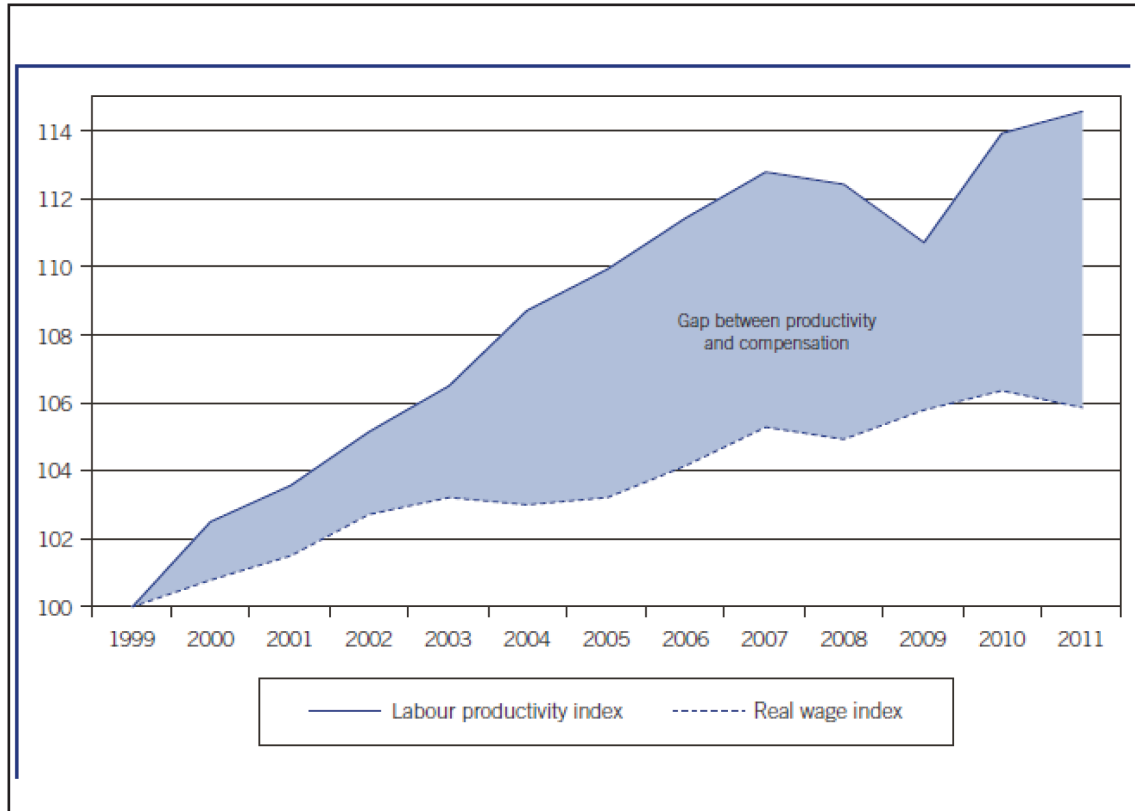
٤- التباين الإقليمي في معدل الأجر

بينما نمت الأجور بصورة كبيرة في الاقتصادات النامية، بقيت التباينات كبيرة في مستويات الأجر. ففي الفليبين، يحصل العامل في القطاع الصناعي على حوالي ١،٤٠ دولار أميركي لكل ساعة عمل. وفي البرازيل، قدرت هذه الساعة للقطاع نفسه بمبلغ ٥،٤٠ دولار أميركي، في اليونان ١٣ دولار، في الولايات المتحدة ٢٣،٣٠ دولار وفي الدنمارك ٨٠، ٣٤ دولار (وهذه القيم هي بأسعار صرف سنة ٢٠١٠).

٥- هبوط حصص العمل والنمو العادل

قطعة أصغر من الكعكة للعمال عبر العالم

تضاعف معدل إنتاجية العمل في الاقتصادات المتقدمة أكثر بمرتين من ارتفاع معدل الأجور في الفترة ١٩٩٩ و ٢٠١١. ففي الولايات المتحدة، ارتفعت إنتاجية ساعة العمل الفعلية في قطاع الأعمال غير الزراعية بنسبة ٨٥٪ منذ العام ١٩٨٠، مقابل زيادة أجر هذه الساعة بنسبة ٣٥٪ فقط. وفي ألمانيا، توسعت إنتاجية العمل بمعدل الربع على الأغلب خلال العقدين الماضيين بينما بقيت الأجور الشهرية الحقيقية ثابتة. وهذه الاتجاهات في نمو إنتاجية العمل ومعدل الأجور يُعبّر عنها بوضوح من خلال الرسم البياني التالي:



هذا الاتجاه العالمي نتج عنه تغيير في توزيع الدخل الوطني، بحيث انخفضت حصة العمال فيما ارتفعت حصص رأس المال في غالبية الدول. وحتى في الصين، حيث الأجور تضاعفت ثلاث مرات على مدى العقد الأخير، ازداد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أسرع من الفاتورة الإجمالية للأجور، وبذلك هبطت حصة العمل.

إن هبوط حصة العمل يُعتبر نتيجة لعوامل عديدة منها: التقدم التكنولوجي، وعولمة التجارة، وتوسع الأسواق المالية، وتراجع ضغط النقابات، لتتآكل بذلك قدرة المساومة لدى العمال. وربما لعبت العولمة المالية الدور الأكبر في ذلك خلافاً لما كان يظن سابقاً.

تأثيرات تراجع حصة العمل

لا يؤثر انخفاض حصة العمل في مفهوم ما هو عادل وحسب، خصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار تعاضد مخصصات المدراء التنفيذيين (CEOs) لا سيما في القطاع المالي، فهو يؤدي أيضاً استهلاك الأسر مع ما يترتب على ذلك من قصور في الطلب الإجمالي. هذا القصور جرى تعويضه في بعض الدول بزيادة صادراتها الصافية، ولكن ليس بمقدور كل الدول تحقيق فائض في الحساب الجاري في الوقت نفسه. ولهذا السبب، فإن استراتيجية اقتطاع تكاليف وحدة العمل، وهي توصيات متكررة للسياسات في دول الأزمة ذات العجزات في الحساب الجاري، ربما تطلق مخاطر كبح الاستهلاك المحلي أكثر مما تزيد الصادرات. وإذا ما جرى التنافس في اعتماد سياسات اقتطاع الأجور بصورة متشابهة في عدد كبير من الدول، حينئذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى «سباق نحو القعر» في ما خص حصص العمل، ومن ثم انكماش الطلب الإجمالي.

ثانياً، مضامين النمو العادل:

١- توزيع الدخل ومستويات الأجور

يُسهّم تقرير الأجور العالمي في تحقيق إدراك أوسع للتغيرات في التوزيع ومستويات الأجور ضمن وعبر الدول، فضلاً عن المضامين الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاتجاهات. وأبرز ما توصل إليه التقرير في هذا المجال هو تنامي عدم المساواة في الدخل، بتعبيرات توزيع الدخل العملي والشخصي.

فبحسب تعبيرات توزيع الدخل العملي، الذي يهتم بالكيفية التي جرى فيها توزيع الدخل بين العمل ورأس المال، يوجد منذ أمد بعيد ميلٌ لهبوط حصة الأجور وصعود حصة الأرباح في العديد من البلدان. والتوزيع الشخصي للأجور أصبح كذلك غير عادل، في ظل نمو الفجوة بين أعلى ١٠٪ وأدنى ١٠٪ من أصحاب الأجور. وهذه الاختلالات الداخلية اتجهت لإحداث أو مضاعفة الاختلالات

الخارجية، حتى قبل الركود الكبير، مع وجود دول تحاول تعويض التأثيرات المتشعبة لانخفاض حصة الأجور على الطلب الاستهلاكي من خلال التسليفات السهلة أو فائض التصدير.

٢- ارتباط أفضل للأجور والإنتاجية

ما الذي يجب فعله؟ يفترض تحليلنا أن مبادرات استعادة التوازن ينبغي اتخاذها على المستويين الوطني والعالمي. إذ يتوجب على صانعي السياسات أثناء محاولتهم إصلاح الاختلالات الخارجية، أن يتخلصوا من المقاربة المبسطة بأن الدول تستطيع الانفراد باقتطاع طريقها خارج الركود. فصانعو السياسات يتحتم عليهم اتباع سياسات من شأنها تطوير الاتصال المباشر بين إنتاجية العمل ونمو مخصصات العمال. إن وجود فائض كبير في الحساب الجاري لبعض الدول يعني أن لديها متسعاً لربط زيادة الإنتاجية والأجور كوسائل لتحفيز الطلب المحلي. وينبغي أن يلتفت صانعو السياسات إلى ضرورة عدم إطلاق سباق نحو القعر في حصص العمل سواء في الدول ذات العجوزات أو في منطقة اليورو. ولا بد من الانتباه إلى أن المعايير المشددة المفروضة من الخارج والشركاء الاجتماعيين جانبياً تؤذي علاقات العمل الفعالة.

٣- تعزيز المؤسسات

يمكن أن تبدأ عملية استعادة التوازن الداخلي بتعزيز مؤسسات لتحديد الأجر. ونظراً إلى صعوبة تنظيم العمال، خصوصاً في ظل تزايد تجزئة سوق العمل والتغيرات التكنولوجية المتسارعة، تصبح الحاجة ملحة بصورة أكبر لتمكين ودعم البيئة المناسبة للتعاقد الجماعي. كذلك يحتاج العمال ذوو الأجر المتدني إلى حماية أقوى في تحديد الدخل. فالأجور الدنيا، متى صُممت بشكل مناسب، تُثبت جدواها كأداة لسياسة فعالة بإمكانها توفير قاعدة لأجور ملائمة تضمن لهؤلاء العمال وعائلاتهم المستوى الأدنى للمعيشة.

٤- إصلاحات خارج مجال سوق العمل

من غير الواقعي محاولة تحقيق توزيع الدخل حصراً من خلال سياسات سوق العمل. لإعادة التوزيع تتطلب أيضاً عدداً من التغييرات خارج إطار أسواق العمل، لتشمل إصلاح وتنقية أسواق المال لاستعادة دورها في توصيل الموارد نحو الاستثمارات المنتجة والمستدامة. وهناك أبعاد أخرى حاسمة لاستعادة التوازن تستحق تحليلاً أكثر تفصيلاً، وهي تشمل التوازن في فرض الضرائب بين دخل رأس المال ودخل العمل.

٥- النظر ما وراء أصحاب الأجر

إن برامج تأمين الاستخدام في الدول النامية، والتي تدفع الأجور الدنيا تعتبر بمثابة طرق لإيجاد حوافز للشركات الخاصة من أجل الاستجابة للأجر الأدنى. ولكن نظراً لأن نصف العمال تقريباً في الدول النامية والناشئة يتقاضون أجراً، فإن معايير إضافية تصبح لازمة لإيجاد فرص عمل بأجر ولزيادة الإنتاجية وتسليف أولئك الذين يعملون لحسابهم.

وتبقى مسألة زيادة معدل إنتاجية العمل التحدي الأساس الذي يتطلب إشراك جهود لرفع مستوى التعليم والقدرات اللازمة للتنمية الاقتصادية والتحول المنتج. إن تطوير أنظمة حماية اجتماعية مصممة بشكل جيد بإمكانها السماح للعمال وعائلاتهم بتقليص حجم ادخارهم الوقائي، من أجل التوظيف في تعليم أبنائهم، والمساهمة في إيجاد طلب استهلاكي محلي قوي ورفع مستويات المعيشة.

تنفيذ خطة الكهرباء
التقرير نصف السنوي الخامس
لوزارة الطاقة والمياه

مقدمة الفصل

قدّم وزير الطاقة والمياه إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٨ تقرير الوزارة الدوري حول المراحل التي قطعها تنفيذ خطة الكهرباء. وكان مجلس الوزراء قد أقرّ «ورقة سياسة قطاع الكهرباء» التي أعدتها وزارة الطاقة والمياه بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢١ طالباً من الوزارة رفع تقرير كل ستة أشهر عن المراحل والخطوات التي قطعتها عملية وضع هذه الخطة موضع التنفيذ.

وتجدر الإشارة إلى أن كلفة الخطة تبلغ ٤٨٧٠ مليون دولار، موزعة كما يلي: ١٥٥٠ مليون دولار من الدولة، و ٢٣٢٠ مليون دولار من القطاع الخاص، و ١٠٠٠ مليون دولار من الجهات المانحة. وهي تهدف لتوليد ٤٠٠٠ ميغاواط في غضون العام ٢٠١٤ وما مقداره ٥٠٠٠ ميغاواط ما بعد العام ٢٠١٥.

وكان من المفترض أن تبدأ المرحلة الأولى من هذه الخطة صيف العام ٢٠١٠ باستئجار الباخرتين التركيتين لتأمين ما بين ١١٠ إلى ٢٨٠ ميغاواط، بالإضافة إلى استئجار الطاقة من تركيا عبر سوريا بكمية تتراوح بين ١٠٠ إلى ١٥٠ ميغاواط.

أما المرحلة الثانية فتمتد من العام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، وتقضي بإقامة معامل لإنتاج ٧٠٠ ميغاواط بالتزامن مع عمليات تأهيل وتوسيع معملتي الذوق والجية وإصلاح معملتي البداوي والزهراني، إلى جانب إجراءات أخرى لتوليد الكهرباء من المياه ومصادر الطاقة البديلة. ولذلك كان يفترض أن توفر هذه الخطة إنتاجاً إضافياً قدره ٤٠٠ ميغاواط عام ٢٠١١، وحوالي ٤١٥ ميغاواط سنة ٢٠١٢ لتصل قدرة الإنتاج إلى ٢٥٦٠ ميغاواط عام ٢٠١٣ وصولاً حتى ٤١٣٥ ميغاواط في العام ٢٠١٥.

يبقى أن نشير إلى أن الالتزام بالعديد من المواعيد المحددة لتنفيذ المبادرات الواردة في الخطة يبقى رهناً بالقدرة على تجاوز الكثير من العراقيل التي أشار التقرير إلى البعض منها. وفي ما يلي عرض لأهم بنود التقرير الدوري المشار إليه أعلاه.

أولاً، البنى التحتية

١- الإنتاج:

١-١) استئجار واستئجار الطاقة: على صعيد استئجار الطاقة، وقع وزير الطاقة والمياه عقداً مع الشركة التركية KARADENIZ بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٣ بعد نيل موافقة مجلس الوزراء لاستئجار باخرتين لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة ٢٥٠ ميغاواط لمدة ثلاث سنوات تبدأ خلال ٤ أشهر للباخرة الأولى وستة أشهر للباخرة الثانية من تاريخ توقيع العقد. ومن المتوقع أن يسمح تشغيل هذه البواخر بتنفيذ صيانة شاملة لمعملي الزوق والجية. وكان يفترض أن تصل الباخرة الأولى نهاية شهر أيلول ٢٠١٢ تليها الباخرة الثانية بعد شهرين. إلا أن تأخر وزارة المال في تحويل الأموال اللازمة كدفعة مسبقة (نسبتها ٢٢٪ من قيمة الصفقة البالغة ٣٩٢ مليون دولار)، من شأنه تأخير وصول البواخر حتى مطلع الربيع لسنة ٢٠١٣. علماً أن مؤسسة كهرباء لبنان كانت باشرت في إنجاز التحضيرات الأولية لاستقبال البواخر بالتعاون مع الشركة التركية المذكورة.

أما توزيع الطاقة المنتجة من الباخرتين فسيتم توزيعه وفق السيناريو الأكثر إمكانية المتمثل في إضافة ١١٠ ميغاواط إلى الشبكة واستبدال جزء آخر قدره ١٥٠ ميغاواط، وفي هذه الحالة سيؤدي ذلك إلى تخفيض العجز المالي للمؤسسة بقيمة ٣٠ مليون دولار وزيادة ساعات التغذية بما يفوق الساعة يومياً، إلى جانب توفير في فاتورة المولدات الخاصة تصل قيمته إلى ١٨٠ مليون دولار.

وأما السيناريوهان الآخران فهما: إضافة كامل الطاقة المنتجة إلى الشبكة أو استبدال كامل الطاقة المنتجة. ولكل منهما إيجابياته وسلبياته في ما خص العجز المالي وساعات التغذية وفاتورة المولدات الخاصة.

وعلى صعيد استئجار الطاقة، وتحديدًا من سوريا ومصر عبر خط ٤٠٠ ك.ف. فلا يزال الأمر متوقفاً حتى تاريخه لعدم تسديد المبالغ المتوجبة خصوصاً لسوريا. هذا في حين أن استئجار الطاقة من إيران وعلى مراحل تصل في نهايتها الكمية إلى ٢٠٠ ميغاواط متوقف بانتظار التقرير النهائي لمؤسسة كهرباء لبنان وموافقة الحكومة اللبنانية.

٢-١) خطة الطوارئ بقدرة ٧٠٠ ميغاواط، وهي تتضمن إجراء مناقشتين لتنفيذ الأعمال التالية:

● إضافة وحدة بقدرة ٤٥٠ ميغاواط تعمل على الدارة المركبة في دير عمار: فبعد ما يقارب ثلاثة أشهر من تقييم عروض الشركات الثماني المقدمة وتحديد الشركة الفائزة، قرر مجلس الوزراء في ٢٠١٢/١١/١٤ تكليف وزير الطاقة والمياه التفاوض مجدداً مع الشركة الفائزة لتخفيض السعر إلى

حدود الاعتماد الملحوظ بالقانون رقم ١٨١ تاريخ ٢٠١١/٣/٥ والبالغ ٥٠٢ مليون دولار وإلغاء الأشغال غير الأساسية. وفي حال عدم موافقة الشركة تعاد المناقصة بين الشركات المؤهلة وفقاً لدفتر شروط معدل حسب اقتراحات الوزارة. ومن المتوقع أن يساهم هذا المشروع في زيادة التغذية الكهربائية بمعدل ٤ ساعات يومياً.

ويُنتظر أن تطلب وزارة المالية من البنك الدولي، الذي اطلع على الشروط ووافق عليها، أن يساهم في التمويل، وكذلك من الصندوق الكويتي.

● إضافة وحدات بقدرة ٢٦٠ ميغاواط تعمل على المحركات العكسية في الذوق والجية، حيث تم الانتهاء من تقييم ملفات العروض الفنية لثلاث شركات تقدمت لمعمل الذوق وأربع شركات لمعمل الجية. ويتم التنسيق مع الجهات المقرضة بخصوص هذا المشروع الذي من شأنه زيادة التغذية الكهربائية بحوالي ساعتين يومياً.

٣-١) تأهيل وتطوير معامل الإنتاج الحالية:

● تأهيل معمل الذوق والجية: بالرغم من تحفظ الوزارة عن تأهيل المعملين المذكورين لتقدم التجهيزات فيهما، إلا أنها أطلقت بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار مناقصة تأهيل وتطوير معمل الذوق والجية في آذار ٢٠١٢ وحددت تاريخ ٢٠١٢/٧/٣١ كحد أقصى لتقديم العروض. ومن المفترض أن تستغرق عملية تقييم العروض وإجراء المفاوضات حوالي أربعة أشهر. أما التنفيذ فيتوقع أن يستغرق بين سنتين ونصف السنة إلى أربع سنوات.

وقد أطلق مجلس الإنماء والإعمار أيضاً مناقصتين أخريين للتعاقد مع استشاريين عالميين للمساعدة في تقييم العروض والإشراف على التنفيذ في معمل الذوق والجية. وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل تسمح بزيادة كمية الإنتاج بحدود ٣٧٤ ميغاواط، بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة التغذية الكهربائية بحوالي ٣ ساعات يومياً.

ونشير إلى أن الصندوق العربي وافق على تمويل عملية تأهيل الذوق بالكامل، فيما وافق الصندوق الكويتي على تأهيل المجموعات الثالثة والرابعة والخامسة في معمل الجية. أما تمويل تأهيل المجموعتين الأولى والثانية في المعمل المذكور فقد بقي عالماً حتى تاريخه.

● معمل الخريشة: تم التعاقد مع استشاري عالمي لإعداد دراسة جدوى حول إمكانية تأهيل الوحدة الخامسة في المعمل أو استبدالها.

● تطوير معمل الزهراني والبدوي: أنجزت عملية تطوير العنفة الأولى في معمل البدوي (دير عمار) على أن يتم تطوير العنفات المتبقية خلال سنة ٢٠١٢ وحتى نهاية العام ٢٠١٣. وهذه العملية

تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنحو ٥٥ ميغاواط. ولكن عملية الصيانة والتشغيل تعاني من اضطراب نتيجة عدم التزام الشركة الماليزية المتعهدة، مما قد يؤدي إلى فسخ العقد معها.

● **زيادة دائرة مركبة على التوربينات الغازية في صور وبعلبك:** ما زالت الوزارة تعمل على إنجاز دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لاختيار الطريقة المناسبة لتنفيذ هذه العملية نظراً لوجود أكثر من خيار في هذا المجال. وسوف يؤدي المشروع عند تنفيذه إلى زيادة ٨٤ ميغاواط للمعملين، وبالتالي زيادة التغذية بمعدل ساعة يومياً.

(٤-١) زيادة القدرة الإنتاجية بكمية ١٥٠٠ ميغاواط للمرحلة الأولى وفقاً لطريقة المنتج المستقل للطاقة (IPP): تم رفع مشروع قانون لإنشاء معامل على طريقة IPP (Independent Power Producer) لا يزال عالقاً أمام مجلس الوزراء. وقد وافق الصندوق الكويتي على تمويل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لهذا المشروع بقيمة ٦٣٠ ألف دولار.

(٥-١) زيادة إنتاج الطاقة المائية: يقوم الاستشاري (SOGREAH) المكلف بإعداد المخطط التوجيهي العام للموارد المائية في لبنان، بتحضير دراسة جدوى اقتصادية لاستثمار حوالي ٣١ موقعاً لمعامل مائية جديدة و ١٦ موقعاً لمعامل مائية موجودة على ١١ نهراً مختلفاً في لبنان لزيادة القدرة الإنتاجية بالطاقة المائية بما يتراوح بين ٢٦٤ ميغاواط و ٣٦٨ ميغاواط بكلفة تتفاوت من ٦٦٧ مليون دولار إلى ٧٧٣ مليون دولار.

ويتولى استشاري آخر (CEDRO) إعداد دفاتر شروط لتطوير معامل شركة قاديشا ورشما وجعيتا. وكان الاستشاري نفسه قد أنجز دراسة خلصت إلى تحديد ١٣ موقعاً صالحاً لاستخراج الطاقة الكهرومائية من ال Micro-Hydro بكمية تساوي ٥ ميغاواط. وستقوم وزارة الطاقة بإعداد دفاتر الشروط اللازمة لتلزم هذه الأشغال.

(٦-١) مزارع الهواء: هناك العديد من العروض المقدمة إلى وزارة الطاقة والمياه من قبل مستثمرين راغبين في تنفيذ هذه المشاريع. إلا أن الموافقة عليها تتطلب إقرار قانون IPP.

(٧-١) الإنتاج عبر النفايات: يعمل مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع استشاريين خارجيين على إعداد الدراسات وتحضير دفاتر الشروط لاستخراج الطاقة من محطات تكرير المياه المبتذلة والنفايات الصلبة.

٢- النقل:

٢-١) إنهاء وصلة ٢٢٠ ك.ف. في منطقة المنصورية: يهدد متعهد المشروع شركة (الجيكت) بانتهاء العقد نتيجة المماطلة في استكمال تنفيذ هذا المشروع الحيوي، بالرغم من القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الوزراء لاستكمال هذه الوصلة.

٢-٢) محطة كسارة ٤٠٠ ك.ف.: تترث وزارة الطاقة والمياه في دراسة مضاعفة سعة المحطة من ٣٠٠ ميغاواط إلى ٦٠٠ ميغاواط، بانتظار جلاء الصورة في الدول العربية المجاورة (سوريا، مصر، العراق، الأردن).

٢-٣) مشروع إنشاء مركز التحكم الوطني: بالرغم من ربط معظم محطات التحويل الرئيسية بالمركز، فإن عدم إنجاز وصلة المنصورية وعدم وجود بعض الخطوط التأجيرية يحول دون اتمام عمل المركز.

٢-٤) تجهيز محطات وخطوط النقل الملحوظة في خطة ٧٠٠ ميغاواط، حيث يتم تنفيذ هذا المشروع من خلال إنشاء محطات تحويل رئيسية وخطوط للنقل ومحولات بالإضافة إلى زيادة قدرة بعض المحطات الموجودة على مدى الأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وذلك على الشكل التالي:

● تعمل الوزارة على دراسة العروض المقدمة لشراء وتركيب وتشغيل خمسة محولات ٢٢٠ ك.ف. لمحطات صور والزهراني وبصاليم ودير نبوح ودير عمار، ومحول ١٥٠ ك.ف. في محطة الذوق. وذلك ضمن مشروع «DAO1»، إلى جانب تحرير الدارة الثانية من خط ٢٢٠ ك.ف. كسارة - نبوح العامل على توتر ٦٦ ك.ف. مع تأهيل الخط ٦٦ ك.ف. ضمن مشروع «DAO2».

● إنشاء وتجهيز أربعة محطات تحويل رئيسية كبرى في: البحصاص والمارينا، والأشرفية، والضاحية، مع الكابلات الجوفية التابعة لها. حيث تقوم الوزارة بدراسة ومراجعة دفاتر الشروط الفنية التي تقوم بإنجازها مؤسسة كهرباء فرنسا تبعاً، على أن يتم الانتهاء من المناقصة أواخر العام ٢٠١٢.

● خطوط النقل ٦٦ ك.ف. والكابلات الجوفية ٦٦ ك.ف. إذ تواصل مؤسسة الكهرباء عملية إنهاء الدراسة الطبوغرافية وتحضير ملفات الاستملاك لهذه الخطوط والكابلات.

٢-٥) تجهيز المحطات الملحوظة من قبل مؤسسة كهرباء لبنان لمعالجة مشاكل عدم الاستقرار الكهربائي في المناطق. وهي كما يلي:

● محطتنا صيدا وبعبك: لم يتم حتى تاريخه تحديد موعد لتلزيم أشغال هاتين المحطتين.

● **محطة فيطرون:** تعرّضت الشبكة العائدة لمحطة فيطرون ٦٦ ك.ف. لأعمال تخريبية بعد وضعها قيد التشغيل. مما تسبّب في تأخير إنجاز وصلة فيطرون - حالات من جهة ومنع إغلاق وصلة حالات - بكفيا.

● **محطة بيت ملات - عكار:** فقد تم استكمال خط ٦٦ ك.ف. وتشغيل المحطة أواسط تموز ٢٠١٢.

٢-٦) **المخطط التوجيهي للنقل:** ما زالت مؤسسة كهرباء فرنسا تعمل على إنجاز المخطط التوجيهي للنقل الذي سيحدد الإنشاءات اللازمة لمحطات التحويل وخطوط النقل والكلفة التقديرية للاستثمارات المطلوبة حتى عام ٢٠٢٥.

٣- التوزيع:

٣-١) **إجراءات لزيادة المداخيل:** مع تأكيد وزارة الطاقة أن تحسين مداخيل مؤسسة كهرباء لبنان يتوقف بشكل كبير على تحقيق أمرين أساسيين هما: تنفيذ مشروع مقدمي الخدمات (SP) وزيادة الإنتاج الكهربائي بالتزامن مع تصحيح التعرفة الكهربائية، إلا أن المؤسسة اتخذت إجراءات كثيرة لتحسين أوضاعها، وذلك كما يلي:

● تحقيق تقدّم في جباية فواتير التوتّر المنخفض. وقد ساهمت في تعزيزها زيادة تعرفة معمل سبلين وزيادة تعرفة الامتيازات.

● بالرغم من استمرار زيادة قيمة المتأخرات المتراكمة، فإن وتيرة زيادتها سنوياً هي في تراجع نتيجة الجهود المبذولة لتحصيل هذه المتأخرات.

● تخفيض الرسوم على الاشتراكات الجديدة والقديمة لتحفيز المواطنين على تسوية أوضاع اشتراكاتهم وتركيب عدادات جديدة.

● بلغت نسبة إجمالي الهدر العام (الفني وغير الفني) في لبنان ٣٧,٥٪، أقصاها في الشمال (٦٨,١٪) وأدناها في بيروت وجبل لبنان (٢٤٪).

● إعداد دراسة بالتعاون بين الوزارة والمؤسسة لمعالجة مسألة عدم المساواة في توزيع ساعات التغذية على الدوائر.

٣-٢) **مشروع «مقدمي خدمات التوزيع» (SP):** استحوذ هذا المشروع على الموافقة القانونية من الجهات المختصة (ديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة والتفتيش المركزي). كما تم تعيين استشاري لمعاونة مؤسسة كهرباء لبنان في إدارة وتنفيذ المشروع بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٤١ تاريخ

٣١/١/٢٠١٢ بالموافقة على الاسراع في تنفيذ هذا المشروع. وقد تم إطلاق مشروع مقدمي الخدمات فعلياً وتعاقدياً بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢ وبوشر الاستلام الفعلي في حزيران ٢٠١٢.

٣-٣) مركز المراقبة: انطلقت في حزيران ٢٠١٢ عملية تقييم عروض تسع شركات تقدمت للمناقصة.

ثانياً- المصادر والطلب

١- مصادر الطاقة، تعمل الوزارة في هذا المجال على ما يلي:

١-١) تركيب وتحويل معامل الإنتاج على الغاز الطبيعي تدريجياً: تخطط الوزارة لتركيب معمل على الدارة المركبة يعمل على الغاز الطبيعي في كل من المعامل التالية: دير عمار (٤٥٠ ميغاواط)، الذوق (١٨٠ ميغاواط)، والجيّة (٨٠ ميغاواط). كذلك يتم التحضير لنقل معمل بعلبك إلى صور وتحويله إلى الدارة المركبة لتشغيله على الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تأهيل وتوسيع معمل الحريشة.

٢-١) إطلاق بناء محطة استقبال الغاز السائل (LNG): أنجز الاستشاري Poten & Partners المرحلة الأولى من دراسة الجدوى لإقامة محطة تغويز عائمة وأوفر كلفة لتأمين الغاز الطبيعي. وقد بوشر بإعداد دفتر الشروط عبر الاستشاري نفسه، وعلى أساسه تم تأهيل حوالي ١٣ شركة مختصة بإنشاء مثل هذه المحطات، للمشاركة في مناقصة يقوم بتحضيرها وإطلاقها الاستشاري المذكور. والعمل جار بمساعدة مجلس الإنماء والإعمار لتحضير المرحلة الثانية. وهي إعداد دفتر شروط تقني وفني لإطلاق المناقصة قبل انتهاء العام ٢٠١٢.

٣-١) بناء خطوط الغاز الطبيعي على طول الساحل اللبناني: إن مباشرة العمل في إنشاء خط الغاز الساحلي من البداوي حتى صور ينتظر إقرار مشروع قانون البرنامج الخاص به بقيمة ٦٨٥ مليار ليرة، مع العلم أن بعض الشركات المتقدمة تعرض إنشاء وتمويل هذا الخط بالشراكة مع الدولة.

٢- الطاقة المتجددة:

من الأعمال على هذا الصعيد ما يلي:

١-٢) استكمال أطلس الرياح وإطلاق مزارع الهواء: بعد إنجاز أطلس الرياح الوطني يجري العمل على دراسة إمكانية تركيب مراوح هوائية لإنتاج طاقة الرياح.

٢-٢) متابعة دراستي جدوى تقنية واقتصادية لإقامة مزارع شمسية وطاقة شمسية ألكترونية.

التفكك الحراري للنفايات: أعلنت نتائج المسح الوطني للطاقة الحيوية في ٥ آذار ٢٠١١.

٣- إدارة الطلب/ ترشيد الطاقة:

من الإجراءات في هذا المجال ما يلي:

٣-١) قانون حفظ الطاقة والخطة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة: لم يقرّ مجلس الوزراء حتى تاريخه مشروع القانون الخاص بحفظ الطاقة، في حين تم إقرار «الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة» في تشرين الثاني ٢٠١١. وقد بوشر بتنفيذ عدد من المبادرات التي تتضمنها الخطة.

٣-٢) جرى توزيع مليونين وستمائة ألف لمبة توفير، بمعدل ٣ لمبات لكل منزل في إطار مشروع «الإضاءة المنزلية الفاعلة (CFL)».

٣-٣) تحقيق شعار «سخان شمسي لكل منزل»: من خلال دعم القروض الخاصة بالسخانات الشمسية بقيمة ٢٠٠ دولار منحة من الوزارة كتسهيلات ائتمانية.

٣-٤) تشجيع استعمال الإضاءة العامة الموفرة للطاقة: من قبل البلديات طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٥٩ تاريخ ١٠ آذار ٢٠١٠، حيث استفادت ٢٩٢ بلدية من أجهزة الاستشعار الضوئية.

٣-٥) مباشرة العمل بالآلية الوطنية لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة والابنية الخضراء: مع صدور التعميم رقم ٢٣٦ عن مصرف لبنان في تشرين الأول ٢٠١٠ وبالتعاون مع UNDP والاتحاد الأوروبي.

التعرفة:

إن رفع التعرفة الرسمية للكهرباء ينتظر استكمال بعض مشاريع الإنتاج بما يسمح بزيادة ساعات التغذية الرسمية، وبالتالي انخفاض ساعات التغذية من المولدات الخاصة، والتي تستمر الوزارة في اصدار التسعيرة الخاصة بها شهرياً. وتجدر الإشارة إلى أن خطة الكهرباء تنص على إعادة هيكلة للتعرفة الكهربائية وزيادتها تدريجياً لسد العجز في ميزانية مؤسسة كهرباء لبنان وتخفيف العبء المالي عن المواطنين لإلغاء الحاجة إلى المولدات الخاصة، وذلك بالتزامن مع زيادة التغذية الكهربائية وصولاً إلى خدمة مستدامة ٢٤/٢٤، وعلى أساس اعتماد شطور ورسوم مخصصة للطبقات المحدودة الدخل والقطاعات الإنتاجية.

ثالثاً، الإطار القانوني:

١- الامتيازات: أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٢/١/١٠ قراراً قضى بتوحيد ورفع تعرفه مبيع الطاقة من مؤسسة كهرباء لبنان إلى شركات امتياز التوزيع إلى ٩٥ ل.ل لكل ك.و.س على الأقل. إلا أن اعتراض هذه الشركات أمام مجلس شورى الدولة أدى إلى إصداره أربعة قرارات بوقف تنفيذ قرار مجلس الوزراء. غير أن المديرية العامة للاستثمار عملت خلال هذه الفترة على إعادة تنظيم ملفات الامتيازات، طالبة من الشركات المذكورة إرسال حساباتها بالصيغة القانونية والفنية المطلوبة حتى يتم التدقيق فيها، لكنها لم تتجاوب مع هذا الطلب.

٢- شركة مؤسسة كهرباء لبنان: ويتناول هذا الأمر موضوعين هما: خارطة الطريق ومسألة التوظيف.

فمن ناحية خارطة الطريق لتشركة مؤسسة كهرباء لبنان أطلقت وزارة الطاقة والمياه في ٢٠١٢/١/١٦ خارطة الطريق كمرحلة أولى لتحويل مؤسسة كهرباء لبنان إلى شركة تعمل وفقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في القطاع الخاص، على أن تبقى ملكيتها بالكامل للدولة اللبنانية. وبموجب هذه الشركة سيتم تفكيك المؤسسة من الناحية الإدارية، بحيث تصبح كل من قطاعات التوليد والتوزيع والنقل مستقلة إدارياً ومالياً وفنياً.

أما المرحلة الثانية المتعلقة بتنفيذ هذه الشركة عملياً فهي متوقفة على إنجاز الهيكلية الجديدة وتوفير المستلزمات المالية والإدارية والفنية المطلوبة. إلا أن مشروع تثبيت المياومين في مؤسسة كهرباء لبنان أثر سلباً على هذه العملية.

ومن ناحية التوظيف في المؤسسة، فقد وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١١/١/٢ على مشروع وزارة الطاقة لحل قضية التوظيف في مؤسسة كهرباء لبنان. وهذا المشروع مكوّن من أربع خطوات هي:

● مباراة مفتوحة لـ ٢٠٠ مهندس وفني وإداري في المؤسسة، لم يباشر مجلس الخدمة الإعلان عنها لغاية الآن.

● مباراة محصورة لملء ٧٠٠ مركز شاغر، منهم ٦٠٠ لعمال غبّ الطلب و ١٠٠ لجُباة الإكراء. إلا أن هذه المباراة استبدلت باقتراح قانون في مجلس النواب لتثبيت مجموع المياومين. مما أدّى إلى شلل المؤسسة وتكبيدها خسائر مالية فضلاً عن تأخير المباراة المذكورة.

● توظيف عمال غبّ الطلب من ضمن مشروع مقدّمي الخدمات.

● استدراج عروض لتقديم يد عاملة متخصصة عددها ٤٠٠ عامل كحد أقصى. وقد تمّ فض عروض المناقصة بانتظار موافقة مجلس إدارة كهرباء لبنان وتصديق وزارتي الوصاية.

وفي إطار التوظيف أيضاً، واعتماداً على معايير تقييم محددة بموافقة لجنة مؤلفة من وزير الطاقة ورئيس مجلس الخدمة المدنية ووزارة التنمية الإدارية، تنتظر الوزارة مباشرة مجلس الخدمة المدنية ووزارة التنمية الإدارية بإجراء المقابلات مع أصحاب الطلبات المستوفية للشروط تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء.

٣- تعديل القانون ٤٦٢:

أنجزت وزارة الطاقة مسودة مشروع القانون الرامي إلى تعديل القانون ٤٦٢ على ضوء ملاحظات أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة بتعديل هذا القانون. وقد أحالت نسخة من هذه المسودة إلى رئيس مجلس الوزراء في شباط ٢٠١٢، قبل أن تقوم بعرض الصيغة النهائية لمشروع التعديل على مجلس الوزراء في آذار من العام نفسه. وتعتبر الوزارة أن التأخير الحاصل في إقرار مشروع قانون التعديل من قبل مجلس النواب يوجب الموافقة على السير باقتراح الوزارة حول مشروع القانون الاستثنائي الذي كانت رفعته بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ٢٠١٠ لإنتاج الكهرباء بالتعاون مع القطاع الخاص (IPP) وكذلك الشراكة (PPP)، خاصة في مجال الطاقة المتجددة كمرحلة انتقالية.

مؤشرات إحصائية للاقتصاد الكلي الوطني

٢٠١٠ - ٢٠٠٥

١- حساب السلع والخدمات (الموارد والاستخدامات)

جدول رقم (٤): حساب السلع والخدمات للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٠.

الاستيراد	الناتج المحلي الإجمالي	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد (ملايين الليرات)	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	
٢٩,٩٪	٧٠,١٪	٤٦٩٩٦	١٥,٠٪	١٥,٤٪	٦٩,٦٪	٢٠٠٥
٢٩,٦٪	٧٠,٤٪	٤٨٠٨٢	١٥,٠٪	١٦,١٪	٦٩,٠٪	٢٠٠٦
٣٢,٣٪	٦٧,٧٪	٥٥٧٤٦	١٥,٣٪	١٨,٨٪	٦٦,٠٪	٢٠٠٧
٣٥,٠٪	٦٥,٠٪	٦٩٣٧٨	١٦,٠٪	١٩,٩٪	٦٤,١٪	٢٠٠٨
٣٢,٤٪	٦٧,٦٪	٧٧٨٣٤	١٣,٨٪	٢٣,٢٪	٦٣,٠٪	٢٠٠٩
٣٣,٤٪	٦٦,٦٪	٨٤٠٦٧	١٤,٨٪	٢٢,٦٪	٦٢,٧٪	٢٠١٠

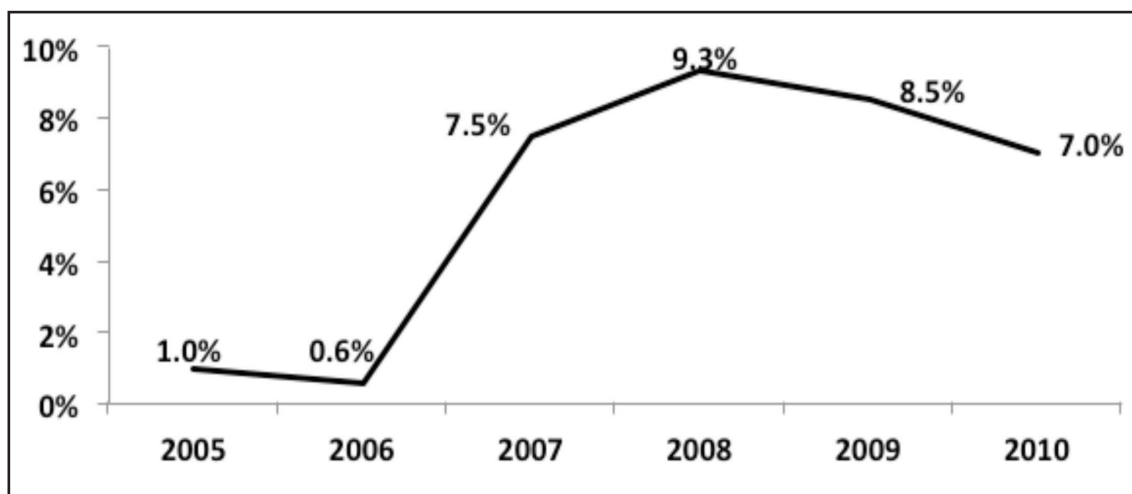
المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، وحدة الحسابات الوطنية، الحسابات القومية اللبنانية التابعة للأعوام: ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠.

يوضح هذا الجدول تطور الموارد (الجانب الأيسر من الجدول) والاستخدامات (الجانب الأيمن من الجدول) في الاقتصاد اللبناني خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. وتجدر الإشارة إلى أن الاستيراد والتصدير في الحسابات الوطنية يضمّ السلع المادية والخدمات ولا يقتصر على التجارة السلعية، التي سنأتي على ذكرها في الفقرة التالية حول العجز التجاري. ويلاحظ أن تغطية الاستعمالات بالناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من ٧٠,١٪ سنة ٢٠٠٥ إلى ٦٦,٦٪ سنة ٢٠١٠، مقابل ارتفاع هذه التغطية بالاستيراد من ٢٩,٩٪ إلى ٣٣,٤٪ خلال الفترة ذاتها. مما يعكس تدهور القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني من جهة، وتزايد العجز في الميزان التجاري من جهة أخرى. إلا أنه يبدو أن هذا الاقتصاد عمل خلال الفترة على إعادة بناء هذه القدرات، من خلال زيادة تكوين رأس المال الثابت، الذي ارتفع من ١٥٪ سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٢,٦٪ سنة ٢٠١٠.

٢- نمو الناتج المحلي الإجمالي

يتضح من الرسم البياني أدناه أن الناتج المحلي الإجمالي شهد نمواً قوياً بعد العام ٢٠٠٦ بلغ ذروته عام ٢٠٠٨ قبل أن يعاود الانخفاض عام ٢٠١٠ إلى ما دون مستواه عام ٢٠٠٧. وكما أسلفنا فإن إعادة الإعمار والاستقرار الأمني والسياسي النسبي شكّلا حافزاً للنشاط الاقتصادي. فقد استعادت معدلات النمو زخمها مع إنجاز القسم الأكبر من مشاريع إعادة إعمار الضاحية الجنوبية لبيروت تحديداً، قبل أن يعاود منسوب التوتر الأمني والسياسي ارتفاعه عام ٢٠١٠.

الرسم البياني رقم (٢)، نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠١٠-٢٠٠٥



المصدر نفسه

٣- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (٥): مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠١٠-٢٠٠٥

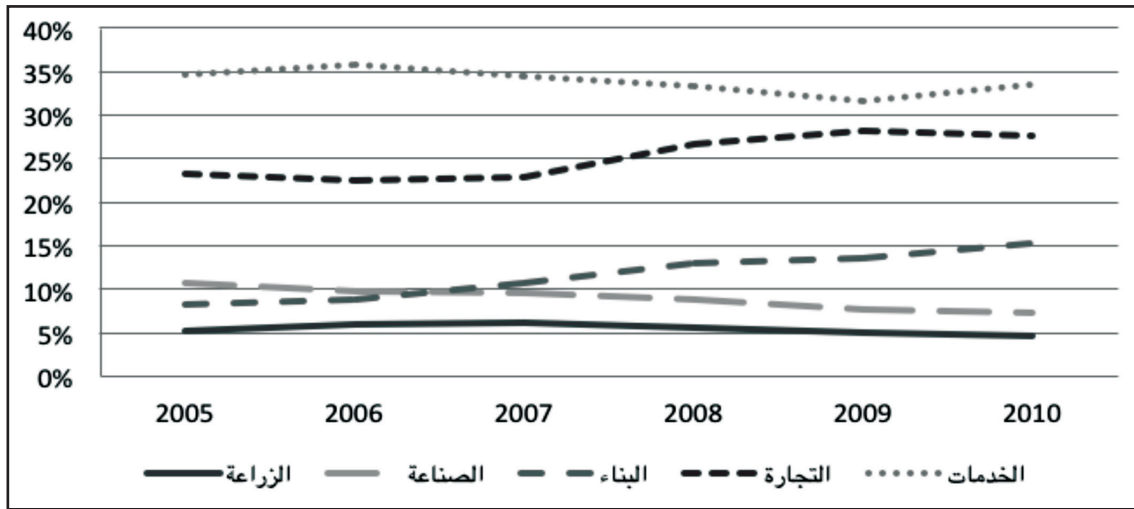
القطاعات الأخرى	الخدمات	التجارة	البناء	الصناعة	الزراعة	
١٨,١ %	٣٤,٦ %	٢٣,٢ %	٨,١ %	١٠,٧ %	٥,٣ %	٢٠٠٥
١٧,٤ %	٣٥,٧ %	٢٢,٤ %	٨,٧ %	٩,٧ %	٦,١ %	٢٠٠٦
١٦,٤ %	٣٤,٥ %	٢٢,٧ %	١٠,٧ %	٩,٥ %	٦,٢ %	٢٠٠٧
١٢,٨ %	٣٣,٢ %	٢٦,٦ %	١٣,٠ %	٨,٨ %	٥,٦ %	٢٠٠٨
١٤,٣ %	٣١,٥ %	٢٨,١ %	١٣,٤ %	٧,٦ %	٥,١ %	٢٠٠٩
١١,٩ %	٣٣,٥ %	٢٧,٥ %	١٥,٢ %	٧,٢ %	٤,٧ %	٢٠١٠

المصدر نفسه

لم تتجاوز مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة مجتمعين أكثر من ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥ بينما شكلت مساهمة قطاع الخدمات وحدها ٣٤,٦٪ من الناتج. وخلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠ انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية بشكل متواصل لتبلغ ١١,٩٪ فقط سنة ٢٠١٠. والملاحظ أن مستوى التراجع في حصة الصناعة أكبر منه في حصة الزراعة. في حين حافظ قطاع الخدمات على نسبة مساهمته مع ارتفاع ملحوظ لقطاعات خدمية أخرى كالتجارة والبناء التي ارتفعت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٣,٢٪ و ٨,١٪ وإلى أكثر من ٢٧,٥٪ و ١٥٪ على التوالي خلال الفترة ذاتها.

هذا التطور في حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي يعكسه الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (٣): مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر نفسه

٤- العجز التجاري ونسبته إلى الناتج المحلي

ارتفعت نسبة العجز التجاري قياساً للناتج المحلي من ٣٤,٢٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٣٧٪ عام ٢٠١٠، وبلغ ذروته عام ٢٠٠٨ بنسبة ٤٢,٢٪. إلا أن ارتفاع هذه النسبة ناجمة عن تراجع وتيرة النمو الاقتصادي وليس اتساع الهوة في الميزان التجاري، بدليل ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للمستوردات من ٢٠,١٪ ولى ٢٣,٧٪ خلال الفترة ذاتها، وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (٦): العجز التجاري ونسبة تغطية الاستيراد بالتصدير للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٠.

السنة	الصادرات (مليار ل.ل.)	الواردات (مليار ل.ل.)	الناتج المحلي (مليار ل.ل.)	العجز التجاري / الناتج	الصادرات / الاستيراد
٢٠٠٥	٢٨٣٨,٤	١٤١٠٣,١	٣٢٩٥٥	٣٤,٢٪	٢٠,١٪
٢٠٠٦	٣٤٤٦,٦	١٤١٩٠,٤	٣٣٨٢٦	٣١,٨٪	٢٤,٣٪
٢٠٠٧	٤٢٥٢,٦	١٧٨٤١,٢	٣٧٧٧٤	٣٦٪	٢٣,٨٪
٢٠٠٨	٥٢٥٢,٣	٢٤٣٦٦,٤	٤٥٣٤٦	٤٢,٢٪	٢١,٦٪
٢٠٠٩	٥٢٦١,٤	٢٤٥٢٤,٩	٥٢٢٣٥	٣٦,٩٪	٢١,٥٪
٢٠١٠	٦٤٢١,٨	٢٧١٢٥,٤	٥٥٩٦٥	٣٧٪	٢٣,٧٪

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة، الجمارك اللبنانية، ورئاسة الوزراء - بعثة الحسابات الاقتصادية.

has led to severe social disorders all over the world including Lebanon. These challenges that the job market and real wage levels all over the world confront and their impacts on the

Proceeding from the interest of the development report periodical to investigate the developments of the electricity sector and the implemented steps of the electricity plan adopted by the Cabinet on 21 June 2010, we present –in chapter five- the most prominent issues of the periodical report presented by the minister of Energy and Water to the Cabinet on July 18, 2012.

Nevertheless, chapter six the last includes statistical data on the Lebanese macroeconomic indices evolution particularly the account of goods and services including various economic activities be consumption, investment, production, import, export and the commercial balance from 2005 until 2010, in addition to the GDP and the economic sectors contribution therein.

The volume introduction

The release of the tenth volume of the development report coincides with passing year and meeting another, seems to have the assignment of terminating various thorny security, political and economic affairs that had no more place for them last year amidst the conflict of interests and priorities.

Forefront these affairs comes the continuance of the international economic and financial crisis repercussions including their potential impacts on the financial flows to Lebanon, which forms the most important funding sources of the state public deficiencies including the budget, public debt maturities, trade deficit and balance of payment.

Therefore, chapter one of this report tries to shed the light on the status of these flows in an attempt to respond to questions about the required pattern to achieve sustainable growth through changing the management rules of these flows and finding the adequate environment to direct them towards the useful direct investment channels.

In addition to other conditions, this goal requires to work on enhancing the competency of investment in human resources, imposing a must to address distortions of education sector in Lebanon and develop it in a way that makes its outputs pour into the service of the national economy. This issue is a multi-levels section to be addressed in chapter two.

Starting from the role of oil as a variable that has direct and indirect impacts on the economic activity for both producing and importing countries, it was a must to mention, in chapter three of this report, the results of the International Monetary Fund- study about the impacts of oil price fluctuations on the Lebanese economy being a country that widely consummates this material.

By the way, the international crisis has generally left effective negative consequences on job market especially wage levels that have witnessed a decrease of the overall income due to wage freeze policies from a part and an erosion in their real value due inflation from the other part. This matter

b- Study of long-term relation between oil prices movement and the general economic activity in Lebanon.....	42
Summary.....	42
Chapter four- Global wage report 2012/13, fair growth wages and (Executive summary).....	43
Introduction.....	45
The executive summary	47
First-the main directions of wages.....	47
1- The crisis continuity in suppressing wages.....	47
2- The regional disparity in wage growth.....	47
3- Cumulative wage growth by area.....	48
4- The regional disparity in the wage average.....	50
5- Job quotas decline and the fair growth	50
Second- contents of just growth	51
1- Wage distribution and wage levels.....	51
2- Better link of wages and productivity.....	52
3- Institutions enhancement.....	52
4- Reforms outside the job market field.....	52
5- Looking beyond paid employees.....	53
chapter five- Electricity plan implementation, the fifth semi-annual report of the Ministry of Energy and Water.....	55
Introduction.....	57
First- Infrastructures.....	58
1- Production.....	58
2- Transportation.....	61
3- Distribution.....	62
Second- sources and demand.....	63
1- Sources of energy.....	63
2- The Renewable energy.....	63
3- Management of demand/ rationalization of energy.....	64
4- The tariff.....	64
Third- The legal framework.....	65
1- Privileges.....	65
2- Institutionalize the Electricity of Lebanon.....	65
3- Amendment of law 462.....	66
Chapter six- National maren-economic statistical indices 2005 - 2010.....	67
1- Account of goods and services (liabilities and uses).....	69
2- GDP growth.....	69
3- Contribution of economic sectors at the GDP.....	70
4- The trade deficit.....	71

Table of contents

Chapter one- management of financial flows to Lebanon to achieve the sustainable growth	11
Introduction	13
Factors affecting the movement of financial flows to Lebanon	14
1- The gulf fortune oil	15
2- Increase of local interests compared to the foreign ones	15
3- Currency exchange system	15
4- The Monetary policy	15
Negative and positive impacts of huge financial flows	16
Hampers of growth in Lebanon	17
A pattern of simulation and reforms recommended by the International Bank	20
1- Simulation and its results	20
The required reforms to achieve the ultimate benefit from the financial flows in the long-term growth field	21
Chapter two- Characteristics of the high education sector in Lebanon	27
Introduction	29
Status of education sector in Lebanon	30
Funding adequacy for the high education sector	31
1- The governmental spending	31
2- Households spending on education	32
3- Scholarships and aids	33
4- Overall spending on education	33
Efficiency of spending on education	34
Indices of high education sector justice	35
1- Equality in funding high education	35
2- Equality across areas	35
3- Gender Equality	35
Challenges and proposals	36
Chapter three- Impacts of oil prices increase on the Lebanese economy	37
Introduction	39
Channels of various impacts transmission of oil prices increase	39
1- Channels of direct impact	39
2- Channels of indirect impact	40
Results of practical analyses	40
a- Impact of oil prices shock on a number of variables and the trend of this impact over time	41



The Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with the fields of research and information

The Development report:

Monitors, summarizes and translates the most important Lebanon-related development projects, researches and studies issued by the international research centers, and private and public institutions.

Prepared by:

The directorate of developmental studies

Issued by:

The Consultative Center for Studies and Documentation

Date of publication:

February 2013- Rabii 2, 1434

Volume: Ten

First edition

All rights reserved for the center

Bir Hassan- Al Assad Highway- Behind the Fantasy World-
Above Sbeity Pharmacy-Al Inmaa Group Building- 1st floor

Land phone: 01 /836610

Fax: 01 /836611

Cell phone: 03 /833438

E-mail:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

The Development Report

The Development Report

February 2013

Volume Ten

